وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

عنوان المذكرة:

دور الرقابة الإدارية في تحقيق وتطوير التنمية المحلية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع

- تخصص: علم الاجتماع العمل وتنظيم -

إعداد الطالبتين :

- مروة القيز
- بن بريكة أحلام

تحت إشراف الأستاذ:

د/- محمد دلاسي

2021 / 2020

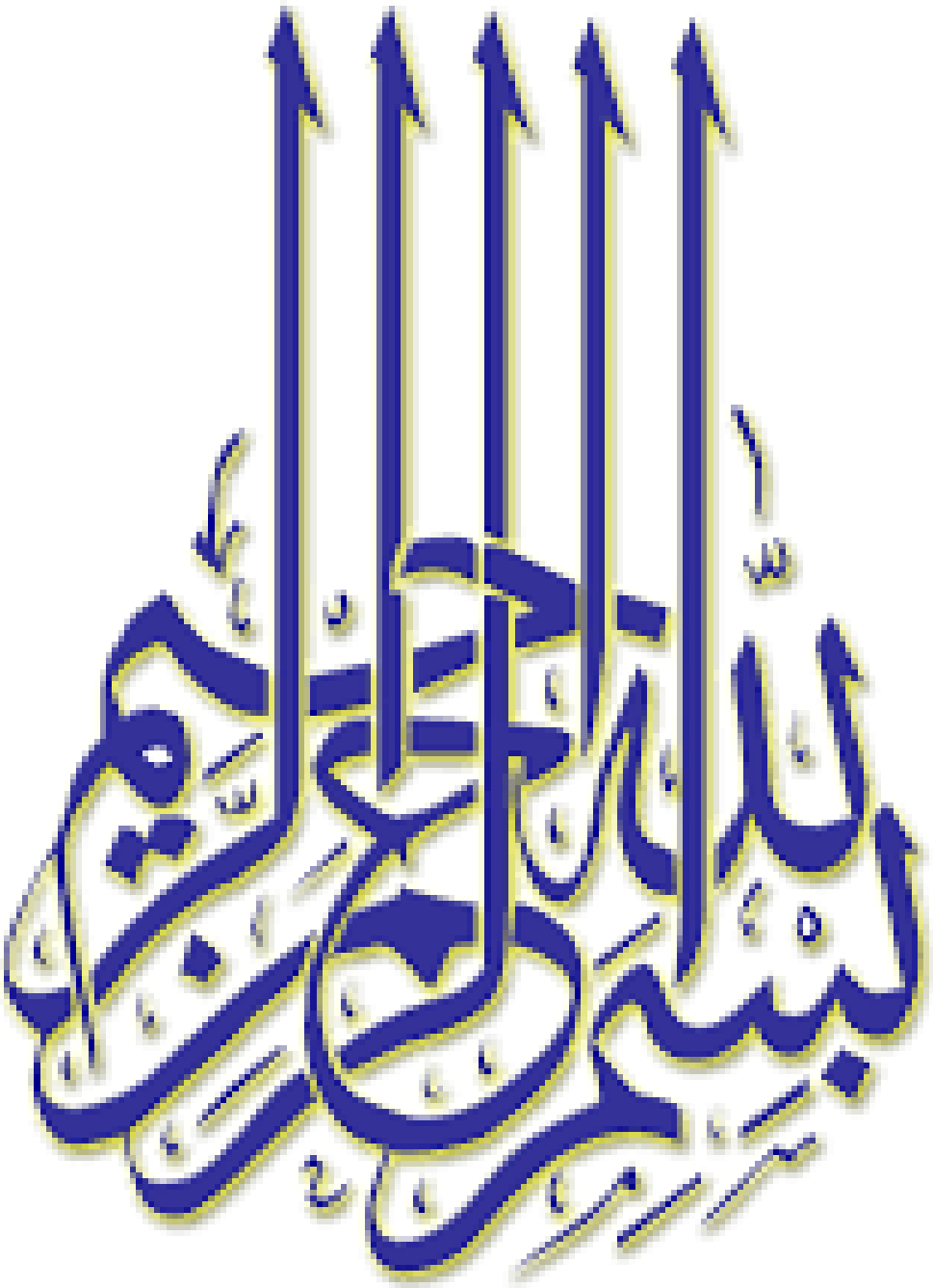
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسانة في هذا الوجود أمي الحبيبة أطال الله في عمرها و أمدها بالصحة و العافية.

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الحبيب والكريم أدامه و حفظه الله لي واطال في عمره.

إلى إخوتي سندي في الدنيا: أمينة، سعاد، مسعود، عائشة ،ايمان، ياسين.

وإلى أزواج أخواتي : لزهر، بومدين، وزوجة أخي: فاطمة، وإلى بنات أختي إكرام، شروق، فاطمة الزهراء، إسراء، محمد ريان، مسعود الياس، وإلى ابن أخي عبد القادر ومحمد العزيز.

إلى كل عائلة القيز و ومختاري كبيرا و صغيرا و على رأسهم: مسعود القيز و قناني ام الخير رحيمهم الله ،مبروك مختاري، عائشة برابح أطال الله في عمرهما.

إلى الأخت التي لم تلدها أمي احلام بن بريكة، وإلى

أستاذي الفاضل دلاسي محمد،

وكل من الاستاذين بودالي بن عون و نوري محمد حفضهما الله في مساعدة وانارة طريقي العلمي

و شكري الخاص إلى: مرزوقي ايمان، بن شيخ عفاف، مشيكل نور الهدى ، دناقة زهرة، خديجة هواري، خديجة جوبر، يسرى بورقيبة، مروة كعبوش، فتحي قميري، اسامة ريش.

و إلى كل أساتذة علم الاجتماع و إلى طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل دفعة 2021.

القيز مروة

شكر وتقدير

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي

وأن أعمل صالحا تراضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " النمل19 -

و مصداق لقوله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل"

رواه أحمد والترمذي وحسنه

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل ، حاولت فيه أن أتميز بالإتقان والدقة قدر المستطاع، ورغم ما عانيته من المشقاء والصعوبة؛ نسأل الله أن يكون في المستوى المطلوب فأتقدم أولا بالشكر لله جل ثناؤه و تقدست أسماؤه أن حبب إلينا العلم، ومن تمام شكره تعالى، أن أشكر أهل الفضل عل فضلهم وجهودهم، وأن أعترف لهم بحقهم :

* أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني وشجعني على إنجاز هذه وأخص المذكرة ونخص بالذكر:

*الأستاذ المشرف: دلاسي محمد الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة والتي كانت لي حافزا في إتمام هذا العمل، كما أشكره جزيل الشكر على وقتها لذي خصصه في تصحيح وتقييم وتوجيه مضمون هذا العمل، وسعيه الدؤوب في تسهيل هـ وعدم عرقلة إ تمامه، رغم كل انشغالاته الكثيرة ومسؤولياته الكبيرة .

*كما أشكر أساتذتنا الكرام في قسم علم الاجتماع و ديموغرافيا ونخص بالذكر من الأساتذة:

بودالي بن عون، بوري محمد، بن دهقان.

شكر وتقدير

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت على وعلى والدي
وأن أعمل صالحا تراضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " النمل19 -
ومصداق لقوله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل"
رواه أحمد والترمذي وحسنه
نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل،
حاولت فيه أن أتميز بالإتقان والدقة قدر المستطاع، ورغم ما عانيته من المشقاء والصعوبة؛ نسأل الله أن
يكون في المستوى المطلوب فأتقدم أولا بالشكر لله جل ثناؤه هو تقدست أسماؤه أن حبب إلينا العلم، ومن
تمام شكره تعالى، أن أشكر أهل الفضل عل فضلهم وجهودهم، وأن أعترف لهم بحقهم:
* أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني وشجعني على إنجاز هذه وأخص المذكرة ونخص بالذكر:
*الأستاذ والبروفسور المشرف: دلاسي محمد الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة والتي كانت لي حافزا في إتمام هذا العمل، كما أشكره جزيل الشكر على وقته الذي خصصه في تصحيح وتقييم وتوجيه مضمون هذا العمل، وسعيه الدؤوب في تسهيله وعدم عرقلة إتمامه، رغم كل انشغالاته الكثيرة ومسؤولياته الكبيرة.
*كما أشكر جميع أساتذتنا الكرام في قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا ونخصص جزيل الشكر لكل من الدكتور بودالي بن عون الذي ساندني ومد يده لعوننا و ايضا كما اشكر الدكتور نوري محمد الذي ساندنا بمحتواه المعرفي خلال مسارنا الدراسي.

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسانة في هذا الوجود أمي الحبيبة أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية.

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الحبيب والكريم أدامه وحفظه الله لي وأطال في عمره.

إلى إخوتي سندي في الدنيا: خديجة، أحمد، جميلة، كريمة، عائشة، محمد، ياسين.

حفضهم الله إن شاء الله.

إلى كل عائلة بن بريكة وكريبع كبيرا وصغيرا وعلى رأسهم: خديجة بن بريكة، محمد بن بريكة، عائشة صحري، أحمد كريبع رحمهم الله.

إلى الأخت التي لم تلدها أمي القيز مروة، وإلى

أستاذي دلالسي محمد

وشكري الخاص إلى: صديقاتي: هاجر بن حرزلة، نور الهدى مشيكل، دنانة زهرة، فردوس الحاج سعدون.

وإلى كل أساتذة علم الاجتماع وإلى طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل دفعة 2021.

بن بريكة احلام

ملخص الدراسة:

هدفت هذ الدراسة إلى الكشف عن دور الرقابة الادارية في تحقيق وتطوير التنمية المحلية في البلدية بمدينة الأغواط، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون عينة الدراسة من الموظفين و اطارات بالبلدية وبلغ عددهم 15 موظف، وتم تصميم استمارة المقابلة اعتمادا على الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، كما توصلت الدراسة بالخروج بالنتائج التالية: توصلت إلى أن فرضية العامة تحققت على وجود دور كبير للرقابة الادارية في تحقيق وتطوير التنمية المحلية لدى الموظفين ببلدية الاغواط وفق المتغيرات المدروسة..

- ❖ كما أن الفرضية الفرعية الأولى تحققت والتي كانت نتيجتها اغلب افراد العينة أجابوا بنعم فيما يخص ايجابية اساليب ووسائل الرقابة الادارية لدى موظفين ببلدية الاغواط .
- ❖ كما أن الفرضية الفرعية الثانية تحققت والتي كانت نتيجتها أن أغلب أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة فيما يخص مساهمة النظام الرقابي في تطوير التنمية المحلية لدى موظفين ببلدية الاغواط .
- ❖ الفرضية الفرعية الثالثة كذلك تحققت والتي كانت نتيجتها أن أغلب أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة فيما يخص تأثير العراقيل و العقبات على عملية التنمية المحلية و ذلك حسب ما تمثله النسب بالجدول لدى موظفين ببلدية الاغواط

Summary:

This study aimed to reveal the role of administrative control in achieving and developing local development in the municipality in the city of Laghouat. On the subject of the study, the study also concluded with the following results: It concluded that the general hypothesis was achieved that there is a significant role of administrative control in achieving and developing local development among employees in the municipality of Laghouat according to the studied variables..

- The first sub-hypothesis was also fulfilled, the result of which was most of the sample members answered yes with regard to the positive methods and means of administrative control among employees of the Laghouat municipality.
- The second sub-hypothesis was also achieved, the result of which was that most of the sample members responded in agreement with regard to the contribution of the supervisory system to the development of local development among employees of the municipality of Laghouat.
- The third sub-hypothesis was also achieved, and the result was that most of the sample members answered in agreement with regard to the impact of obstacles and obstacles on the local development process, according to what the percentages in the table represent among employees of the municipality of Laghouat

المحتويات	الصفحة
الواجهة	
كلمة شكر وعرفان	
الملخص باللغة العربية	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	02
الفصل الأول : الاطار المنهجي للدراسة	
تحديد الإشكالية	06
الفرضيات	08
أسباب اختيار الموضوع	08
أهداف الدراسة	09
أهمية الدراسة	09
تحديد المفاهيم	10
الدراسات السابقة	15
صعوبات الدراسة	24
الفصل الثاني: الرقابة الإدارية	
تمهيد	25
ماهية الرقابة الإدارية	26
أولا: تعريف الرقابة الادارية	26

ثانيا: أهمية الرقابة الإدارية	**28**
ثالثا: أنواع الرقابة	**30**
رابعا: خطوات ومراحل الرقابة الادارية	**34**
خامسا: خصائص وشروط النظام الرقابي الجيد	**36**
سادسا: معوقات نجاح الرقابة الإدارية	**38**
خلاصة الفصل	**40**
الفصل الثالث: التنمية المحلية	
تمهيد	**41**
تعريف التنمية المحلية.	**42**
خصائص التنمية المحلية	**43**
اهداف التنمية المحلية	**47**
معوقات التنمية المحلية	**48**
النظريات المفسرة للتنمية المحلية	**51**
إشكالية العلاقة بين الرقابة الإدارية والتنمية	**63**
خلاصة الفصل.	**71**
الفصل الرابع : الإطار الميداني للدراسة	
تمهيد	**72**
منهجية الدراسة	**73**
مجال الدراسة	**74**
عينة الدراسة وخصائصها	**74**
عرض و تحليل و مناقشة النتائج	**75**

عرض البيانات الشخصية لعينة الدراسة	**75**
عرض و تحليل نتائج الفروض	**81**
عرض نتائج الفرضية الجزئية الأولى و مناقشتها	**81**
عرض نتائج الفرضية الجزئية الثانية و مناقشتها	**82**
عرض نتائج الفرضية الجزئية الثالثة و مناقشتها	**84**
استنتاجات الدراسة	**87**
تحليل ومناقشة النتائج	**88**
الخاتمة	**89**
قائمة المراجع والمصادر.	**91**
الملاحق.	

I. قـــائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	نتائج اختبار معامل كرونباخ لمتغيرات الدراسة.	75
2	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	75
3	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	76
4	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الأقدمية في العمل	77
5	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي	78
6	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير رتبة العمل	79
7	يمثل إجابة أفراد العينة على محور الأول للاستبيان الخاص بأساليب الرقابة	81
8	يمثل إجابة أفراد العينة على المحور الثاني الخاص بالنظام الرقابي المتبع	82
9	يمثل إجابة أفراد العينة على المحور الثالث الخاص بالعراقيل	84
10	يمثل إجابة أفراد العينة على السؤال رقم (20)	85
11	يبين توزيع إجابات عينة الدراسة عن السؤال الخاص بتقييم أفراد العينة للرقابة الإدارية الخاصة بالتنمية المحلية	86

II. قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	75
02	توزيع أفراد العينة حسب السن.	76
03	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل.	78
04	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي.	79
05	توزيع أفراد العينة حسب رتبة العمل	80

المقدمة

تعتبر الجماعات المحلية بمثابة الخلية الأساسية أو الهيئة الأساسية للتنظيم الإداري للدولة، كما أن الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز القطاع الخاص و الجهات المركزية عن تلبيتها لقلة مردوديتها أو طول آجالها. إذن فالجماعات المحلية هي حيز جغرافي محدد إقليميا، و تجمع سكاني محدد عدديا و وحدة إدارية تنظيمية مصغرة عن الدولة، و من اجل التحقق الأمثل للأهداف المركزية، أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ في الحسبان امتداد و اتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة، و ت ا زيد حجم الحاجات العامة المحلية للإقليم من جهة أخرى .و من أهم هذه الصلاحيات عنصر التنمية المحلية التي تعرف على أنها" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتفاع بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و حضاريا و ادماجها في منظومة التنمية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي"[1].

رغم التباين الكثير في وجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية الا انها تتطلب توفر شروط ومن اهمها المشاركة الواسعة للمجتمع.

– توفير الوسائل المادية والبشرية وان تكون نابعة من واقع المجتمع و قائمة على الاعتماد الذاتي، وان تكون شاملة و متكاملة...

و لتجسيد هذا الدور و تحقيقا لأبعاد و أهداف التنمية أرفقت عملية الرقابة لمتابعة هذه البرامج و السياسات و الخطط كم عرفها مفدي إبراهيم" الرقابة هي التأكد من أنما تم عمله يتماشى مع ما تم التخطيط له مسبقا[2]" فبواسطتها يمكن قياس مدى كفاءة الخطط الموضوعة ووسائل واساليب تنفيذها.

[1] شيبوط سليمان، كبير مولود، هزشي طارق، **دور الادارة المحلية الجزائرية في التنمية المحلية**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول تحديات الإدارة المحلية المنعقد يومي 27-28 / 04 / 2010 ،كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2010.

[2] مفدي ابراهيم حماد، **تطبيقات الادارة الرياضية**،ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1999، ص123.

وفي دراستنا هذه سنحاول إبراز دور الرقابة الإدارية في تطوير التنمية المحلية في بلدية الاغواط كنموذج، وبهذا سنحاول تقسيم بحثنا هذا إلى جانبين، الأول به ثلاثة فصول نظرية، والثاني نخصصه للجانب التطبيقي.

الفصل الأول من الجانب النظري سنتطرق فيه كمدخل للدراسة تناولنا فيه تحديد الإشكالية وفرضيات الدراسة، دوافع اختيار موضوع الدراسة الذاتية والموضوعية، وكذا أهمية وأهداف الدراسة ثم تطرقنا إلى تحديد بعض مفاهيم الدراسة مركزين على متغيريها الرقابة الإدارية والتنمية المحلية، ثم عرضنا بعض الدراسات السابقة

المشابهة، لنخلص في الأخير إلى أهم الصعوبات والمشاكل التي اعترضتنا في هذه الدراسة.

أما الفصل الثاني من الجانب النظري تطرقنا فيه الى متغير الرقابة الإدارية، بعد

تمهيد للفصل حاولنا إبراز مفهوم الرقابة من خلال طبيعتها و أنواع ووسائل وكذا

مراحل الرقابة الإدارية، وتطرقنا فيه أيضا إلى مجالات وأهداف الرقابة وأخيرا أهم المداخل النظرية المفسرة لها.

الفصل الثالث تطرقنا فيه للتنمية المحلية حولنا فيه إبراز خصائص وأهداف

واهم معوقات التنمية المحلية، وأهم النظريات المفسرة لها، وكذا الرقابة الادارية على الجماعات المحلية.

أما الجانب التطبيقي وفي الفصل الرابع بعنوان الإطار المنهجي للدارسة تناولنا فيه مجالات الدراسة وكذا منهج و متغيرات الدارسة ثم عرضنا مجتمع بحثنا والأدوات المستخدمة المناسبة له.

أما الفصل الخامس فخصصناه لتحليل ومناقشة وعرض نتائج محاور الفرضيات

ثم استنتاج عام لهذه المحاور وفي الأخير خاتمة عامة إضافة إلى قائمة المراجع والملاحق.

الفصل الأول : الاطار المنهجي للدراسة

1. تحديد الإشكالية
2. الفرضيات
3. أسباب إختيار الموضوع
4. أهداف الدراسة
5. أهمية الدراسة
6. تحديد المفاهيم
7. الدراسات السابقة
8. صعوبات الدراسة

تمهيد:

يعد الاطار المنهجي للدراسة من اهم مراحل البحث العلمي إذ يكون الانطلاقة الاولى للبحث فمن خلاله يتم طرح الاشكالية مع التساؤلات بإبراز اهمية الموضوع وعرض اهم الاسباب الدافعة لاختياره إضافة الى تحديد المفاهيم الاجرائية الواردة في هذا الفصل.

1.تحديد الاشكالية:

في ظل تزايد وظائف الدولة اصبح من الضروري الاعتماد على انظمة ادارية ممركزة تتقاسم معها العبء الثقيل ومن هنا ظهرت اهمية الادارية المحلية للمساهمة في طموحات و احتياجات الافراد المحليين، فتعتبر التنمية المحلية عملية تحرير شاملة سياسية واقتصادية و اجتماعية وثقافية وان اهدافها يصعب تحقيقها دون ادارة واعية وهي عملية تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي وكذلك هي تلك المبادرات المختلفة التي يتم التخطيط لها مسبقا وبمشاركة واسعة من المهتمين و المعنيين بتحسين شروط الحياة للجماعة المحلية وعلى ان يقترن الهدف الاقتصادي بالهدف الاجتماعي ويبقى الهدف الاسمى لنهج التنمية المحلية ورؤيتها قائمة على المشاركة هو تمكين الجماعات المحلية لاسيما الفقيرة منها والضعيفة و المهمشة وتوسيع نطاق الفرص و الحياة المتاحة لها.

واذا كانت عملية التنمية المحلية تنطوي على تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية هذه التنمية لا يمكن ان تتحقق دون توفر الادوات الضرورية لذلك والتي تتمثل بالخصوص في عملية التمويل و التخطيط والتوجيه والرقابة ولقد توسعت وتعمقت اهمية هذه الاخيرة "الرقابة" نتيجة التوسع في انشطة القطاع الحكومي وتعدد مهام وضخامة الاموال المستثمرة في مشروعاته وبرامجه، وذلك كله لتقليل فرص الغش والاختلاس والانحراف وحماية المال العام وضمان سلامة استخدامها وتوفير المعلومات و البيانات التي تحتاجها الادارة بصفة دورية بما يساعد في اتخاذ القرارات تنفيذ و التخطيط و تقويم الاداء تحقيقا لأهدافها بأقصى كفاءة و فعالية.

وترتبط عملية التنمية المحلية ارتباطا وثيقا بالرقابة الادارية باعتبار ان التنمية هي عملية الاستخدام الامثل للموارد المتاحة ضمن تخطيط سليم من ناحية، كما ان نجاح عملية التنمية يرتبط بشكل رئيسي بالقضاء على مظاهر الانحراف والفساد وتحقيق الاصلاح الاداري وحسن

استخدام المواد المتاحة وتطوير السياسات الادارية وكفاءات الافراد وهي اهداف تسعى الرقابة لتحقيقها.

اذا كانت الرقابة في معناها الواسع تعني التحقيق من ان التنفيذ يتم وفقا للتخطيط فانه من خلالها يمكن تطوير الخطط التنموية بمقارنة بالتنفيذ الفعلي والوقوف على انحرافات التنفيذ عن الخطط ومداها، كما ان عملية اتخاذ القرارات التنموية تنطوي على عملية مفاضلة بين عدة بدائل لاختيار افضلها وهي بذلك تحتاج الى معلومات و بيانات صحيحة لاتخاذ مثل هذا القرار لا تعمل الرقابة على توفيرها من هنا نشأ الارتباط الوثيق بين الرقابة باعتبارها الضابط الرئيسي لتوفير بيانات ومعلومات صحيحة و موثوق بها بدرجة معقولة وبين عملية اتخاذ القرارات فاعلة تحقق الاهداف التنموية المخططة وحتى يمكن تحقيق اهداف وابعاد التنمية هناك مؤشرات يمكن على اساسها الحكم على مساهمة عملية الرقابة في تتبعها وتعقبها لمختلف سياسات وبرامج التنمية، هذه المؤشرات تتمثل في قدرة وفاعلية اساليب الرقابة ووسائلها و ادواتها ونظمها ومدى اجتيازها وتخطيها للصعوبات والتحديات والمشاكل المناهضة للتنمية بالإضافة الى ذلك مدى توفير الرفاهية المادية للمواطنين من خلال تحسين مستويات الرعاية الصحية وخفض الوفيات وارتفاع معدلات توقع الحياة و تحسين المستوى المعيشي لهم و تحريرهم من الفقر والحرمان وتوفير مناصب الشغل اللائقة بهم وتحقيق الديموقراطية والمساواة الاجتماعية.

لهذا نحاول من خلال هذه الدراسة الهامة معرفة "دور الرقابة الادارية في تحقيق و تطوير التنمية المحلية".

وعليه تتمحور اشكالية هذه الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده:

1.1- الاشكالية العامة:

- كيف تساهم الرقابة الادارية في تحقيق وتطوير التنمية المحلية ببلدية الاغواط ؟

ويتدرج تحت هذا تساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

- هل الاساليب ووسائل الرقابة دور في تطوير التنمية المحلية ؟
- هل النظام الرقابي المتبع يساهم في التنمية المحلية ؟
- هل العراقيل والعقبات التي تواجه الرقابة الادارية تضعف التنمية المحلية ؟

2.تحديد الفرضيات:

1.2 الفرضية الرئيسية:

➢ للرقابة الادارية دور إيجابي في تحقيق و تطوير التنمية المحلية ببلدية الاغواط.

2.2 الفرضيات الجزئية:

➢ لأساليب ووسائل الرقابة الادارية دور ايجابي في تطوير التنمية المحلية.

➢ النظام الرقابي المتبع يساهم في تطوير التنمية المحلية.

➢ العراقيل والعقبات التي تواجه الرقابة الإدارية تضعف عملية التنمية المحلية.

3. أسباب اختيار الموضوع :

يخضع اختيار أي موضوع الى جملة من الاسباب والمبررات الذاتية والموضوعية لاختياره ونحن في هذا الموضوع الا و هو الرقابة الادارية و دورها في تطوير التنمية المحلية نحاول بعض من الاسباب التي دفعتنا الى التطرق و اختيار لهذا الموضوع و منها:

1.3 الاسباب الذاتية :

– اهتمامنا الشخصي بالرقابة الادارية بكل أبعادها ومدى ارتباطها بعملية التنمية

المحلية، اذ تعتبر مؤشرا قويا في دفع التنمية التي يسعى اليها أي فرد.

– محاولة رفع مستوى كفاءتنا المنهجية والموضوعية، باعتبار أن الممارسة العلمية للبحث تثري معارفنا وتدربنا على التحكم في أدوات وأساليب البحث العلمي.

2.3 الأسباب الموضوعية:

- الاهمية الكبيرة لدور الرقابة وما ينعكس عليها خاصة في مجال التنمية المحلية.

- نقص الدراسات المقدمة حول هذا الموضوع رغم أهميته.

- حداثة الموضوع في بعده السوسيولوجي مع تطور الاساليب الادارية

- لقد صارت التنمية المحلية إحدى مواضيع الساعة الهامة حيث أصبحت تحتل حيزا مهما في برامج الحكومة الجزائرية والتي صنفتها كأحد أهم الاولويات في سياستها العامة.

- القفزة النوعية والتطور غير المسبوق الذي تعرفه بلديات وولايات الوطن في السنوات الاخيرة وخاصة الولايات التي كانت تعاني التهميش والجهوية في عدة مجالات كالاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

- محاولة في الوصول إلى نتائج يمكن على غرارها صياغة توصيات تستفيد منها الجهات المسؤولة على الرقابة الادارية لتفعيل دورها في مجال التنمية، وتعريفها بالاحتياجات والاهتمامات الحقيقية للمواطن.

4. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال قيامنا بهذا العمل إلى الاطلاع ومعرفة جملة أهداف أهمها:

- معرفة أساليب ووسائل الرقابة الادارية و تأثير ها على التنمية المحلية.

- معرفة النظام الرقابي المتبع و دوره في التنمية المحلية.

-تحديد العراقيل والعقبات التي تواجه الرقابة الادارية ومدى تأثيرها على التنمية المحلية.

5. أهمية الدراسة:

- يمثل دراسة تحليلية عن مدى تأثير الرقابة الادارية مدى تأثيرها في التنمية

المحلية.

- تعتبر التنمية المحلية مطلبا شرعيا لكافة المواطنين خاصة في الدول المتخلفة.

- الدور الفعال للرقابة الادارية وتطوير التنمية المحلية

- يمثل رصيدا معلوماتيا لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والثقافية والحضارية للمجتمع المحلي.

6. تحديد المفاهيم الاساسية للدراسة:

1.6 مفهوم الرقابة:

- لغة:

إن مصطلح الرقابة مشتق من الكلمة الفرنسية controle وهي تتكون من مقطعين: المقطع الاول contre والمقطع الثاني role أما المقطع الاول فهو مشتق من الكلمة اللاتينية contre وتنعي مواجهة أما المقطع الثاني role ويعني السجل أو القائمة وتطلق كلمة role-contre على السجل أو القائمة التي تضم ببعض الاسماء التي يمكن بواسطته التحقق من السالمة أسماء أخرى أي أن الكلمة تحمل معنى الرقابة[1].

ويسود الاجتماع على تعريف الكلمة الانجليزية control بمعنى الرقابة ورغم وجود عدة معاني أخرى في اللغة لها مثل تحكم وضبط ومراجعة وسيطرة، ولعل اقرب هذه المعاني لتعريف الكلمة الانجليزية هي سيطرة فكلمة رقابة تعني في اللغة العربية حراسة، أما سيطرة ومنها المسيطرة و معناها المسلط على الشيء ليشرف عليه ويتعهد أحواله ويكتب عمله.[2]

[1] حسن عبد الفتاح , **مبادئ الادارة العامة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 ، ص283 .

[2] عبد الله عبد الرحمان النميان، **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية** ، رسالة ماجستير علوم إدارية ، 2003 ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ص 18.

اصطلاحا:

– عرفها هنري فايول على أنها " تنطوي على التحقق إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة و التعليمات الصادرة، وأن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف و الأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها، و هي تنطبق على كل شيء، معدات، أفراد، و أفعال".[1]

– وقد عرف ماكس فيبر الرقابة بأنها:" العملية التي تعني ممارسة السلطة في الحياة اليومية "، وهذا التعريف لمفهوم الرقابة يبين أن الأساس في عملية الرقابة استخدام السلطة، والنفوذ التي تمثل قوة الأوامر النافذة في المنظمة[2].

تعريف اجرائي للرقابة:

الرقابة هي" مجموعة القواعد والإجراءات التي تقوم بها جهة مستقلة لقياس أداء جهة أخرى خاضعة للفحص، وابداء رأي فني محايد عن أداء تلك الجهة، بناءا على معايير واجراءات محددة سلفا، لتحقيق الهدف المراد بأقل وقت وجهد وتكلفة، وبجودة عالية والكشف عن أي انح ا رفات و دراسة أسبابها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح السلبي منها وتدعيم الايجابي."

[1] زاهر عبد الحليم عاطف، **الرقابة على الأعمال الإدارية**، دار الراية ، ط1 ،عمان ، 2009 ، ص 35.
[2] الحربي أحمد بن صالح، **الرقابة الإدارية وعلاقتها بكفاءة الأداء**، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003 ،ص29.

– يقدم الدكتور صالح شنواني تعريفا أكثر تحديدا، أن " الرقابة وظيفة إدارية تعمل على قياس وتصحيح أعمال المساعدين والمرؤوسين بغرض التأكد من أن الأهداف والخطط المرسومة قد حققت ونفذت."

2.6 مفهوم التنمية:

تعتبر المفاهيم أو المصطلحات تصورات وتجريدات ذهنية يضعها العلماء للتعبير عن أفكارهم حول الواقع ومظاهره، ومفهوم التنمية كغيره من المفاهيم ال يخرج عن هذا الإطار أو المضمون، حيث تغيرت وتعددت أبعاده ومستوياته، وذلك تبعا لمستجدات الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وقد بدأت التنمية كمفهوم نظري وتطبيق عملي يظهر على مسرح الفكر العالمي بوصفه إدارة أو كوسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف والسعي إلى تبني بعض خصائص المجتمعات المتقدمة.

اصطلاحا:

أثار مفهوم التنمية كثيرا من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعلمية التطبيقية)، وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها، ومنه يصبح مصطلح التنمية، ال يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، ومن أهم التعاريف لهذا المصطلح ما نذكره فيما يلي:

– **تعريف أحمد رشيد:** هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة، لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، بمعنى أن أية تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية.[1]

– **تعريف علي غربي:** التنمية هي عملية معقدة وشاملة، تضم جوانب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني

[1] أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986 ،ص 14-15.

بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من عالقات، وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة.[1]

[1] كاسر منصور، **التنمية الإدارية الحقيقة والأبعاد**، مجلة الرائد العربي، دمشق، 1994، ص 72.

– **تعريف هيئة الأمم المتحدة:** التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا، وتعد حال البد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات، وهكذا اهتمت هيئة الأمم المتحدة بتحليل مفهوم التنمية بأنه عبارة عن " مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية المحلية .كما يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي.[1]

تعريف اجرائي للتنمية:

التنمية هي عبارة عن عملية تداخلية أو هي تدخل إداري من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات، وهي تغيير إيجابي يهدف إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

3.6 المجتمع المحلي :

إن تحديد مفهوم المجتمع المحلي يعتبر مدخلا لتحديد أهم العوامل الاجتماعية والثقافية المشاركة في إنجاح عملية التنمية، يعرف "ماكيفر وبيج " أن المجتمع المحلي جماعة قد تكون صغيرة العدد أو كبيرة، يعيش الاعضاء فيها بطريقة يشاركون من خلالها في ظروف الحياة الاساسية وفيها يستطيع الفرد أن يقضي حياته كلها داخله، وبهذا التعريف فان المجتمع المحلي يقوم على أساسين: الاول الاقليم الذي يشغله والثاني الشعور المشترك الذي ينبع من المصالح ووحدة المصير بالإضافة التفاعل.[2]

وينبغي عند دراسة المجتمع المحلي وتنميته الاهتمام بنقاط أساسية هي:

–التعرف على الظروف والاوضاع الجغرافية البيئية التي تميز المجتمع المحلي عن غيره و مدى تأثير هذه الظروف على الاوضاع الاقتصادية والسكانية.

[1] دسوقي عبده إبراهيم، **التلفزيون والتنمية**، ط1 دار الوفاء، الإسكندرية، ص 174.
[2] مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005 ، ص 230.

–طبيعة العالقات الاجتماعية والجماعات والنظم التي يتألف منها المجتمع المحلي، كذلك المتغير الثقافي الذي يتناول العادات و التقاليد والعرف و القانون السائد، كلها تعتبر ضرورية للفهم المتكامل للمجتمع المحلي.

– التركيز في دراسة المجتمع المحلي على البعد الانساني سيكولوجيا أمر بالغ الأهمية خاصة في عملية التغيير التنموية وما تتطلبه من دافعية[1].

إن الاحاطة بهذه النقاط الاساسية أمر ضروري ويكتسي أهمية بالغة لفهم المجتمع المحلي ومشاكله من كافة الجوانب المتشابكة ومن أجل تطبيق طريقة تغيير ملائمة للظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي وفق إطار سياسة تنموية محلية.

7. الدراسات السابقة:

إذ تعتبر مرحلة الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة من اهم المراحل المنهجية في الدراسة فالباحث عندما يضع تصور لحدود البحث فإن هذا التصور ال ينبع من فراغ بل البد من الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستها بالشكل المباشر وغير المباشر وسوف نستعرض في هذا العنصر الدراسات السابقة على النحو الاتي:

اولا: الدراسات العربية

– الدراسة الاولى:

دراسة أحمد بن صالح الحربي بعنوان الرقابة الادارية وعلاقتها بكفاءة الاداء، دراسة تطبيقية على المراقبين الجمركيين بجمرك مطار الملك خالد الدولي لنيل درجة الماجستير في العلوم الادارية بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية الرياض، 2003.

والذي انطلق من السؤال المركزي التالي:

– ما علاقة الرقابة الإدارية بكفاءة أداء المراقبين الجمركيين بجمرك مطار الملك خالد الدولي بالرياض؟

[1] مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، المرجع السابق، ص 232.

و الأسئلة الجزئية التالية :

-ما أساليب و أدوات الرقابة الإدارية على أداء المراقبين الجمركيين بجمرك مطار الملك خالد الملكي؟

- ما مدى فعالية الرقابة الإدارية بجمرك مطار الملك خالد الدولي في رفع مستوى أداء المراقبين الجمركيين؟

- ما الصعوبات التي تواجه تطبيق الرقابة الإدارية الفعالية على أداء المراقبين الجمركيين بجمرك مطار الملك خالد الدولي؟

- ما العلاقة بين الأساليب الرقابية ومستوى كفاءة الأداء لدى المراقبين الجمركيين بجمرك مطار الملك خالد الدولي؟

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى بحث علاقة الرقابة الادارية بكفاءة الاداء وذلك من خلال التعرف على أساليب وأدوات الرقابة الادارية على النشاط الجمركي بجمرك مطار الملك خالد الدولي بمدينة الرياض.

- ومن ثم الكشف عن مدى فعالية ما يستخدم من أساليب رقابية، ثم التعرف على معوقات تطبيق الرقابة الفعالة، بالإضافة إلى تقديم الاقتراحات والتوصيات وآليات تنفيذها لتفعيل النشاط الرقابي بجمرك مطار الملك الدولي، لرفع مستوى أداء المراقبين الجمركيين.

أداة المستخدمة في الدراسة:

استخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعطيات.

عينة الدراسة:

اقتصرت عينة الدراسة على العاملين في مجال المراقبة والتفتيش في أعمال الجمارك.

المنهج المستخدم في الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي في تحقيق الدراسة.

اهم النتائج المتحصل عليها في الدراسة:

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

– إن بحث ومناقشة مشكلات العمل مع العاملين عند حدوثها ال يتم بشكل فعال بجمارك المطار، ويمثل هذا الجانب أحد أبرز الصعوبات التي تواجه تطبيق الرقابة الادارية الفعالة على أداء المراقبين الجمركيين.

– تدني متابعة الاداء الجمركي مطار الملك خالد الدولي للكشف المستمر عن سير العمل للتأكد من أنه يسير وفقا للخطط الموضوعية.

– عدم فعالية غالبية الاساليب والادوات الرقابية بجمرك مطار خالد الدولي في رفع مستوى أداء المراقبين الجمركيين.

– أن الاساليب الرقابية المتبعة بجمرك المطار تركز على تطوير الاداء.

– أن تنمية و وعي المديرين والعاملين بأهداف الرقابة الادارية، وأهميتها وأساليبها يمثل أحد متطلبات الرقابة الادارية الفعالة.[1]

[1] أحمد بن صالح بن هليل الحربي، **الرقابة الإدارية وعلاقتها بكفاءة الأداء**، رسالة ماجستير علوم إدارية، أكاديمية نايف .للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

الدراسة الثانية:

دراسة عبد الله عبد الرحمان النيمان بعنوان " الرقابة الادارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الاجهزة الامنية" وذلك لنيل درجة الماجستير في العلوم الادارية بأكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2003[1].

– و الذي انطلق من السؤال المركزي التالي:

ما هو واقع الرقابة الإدارية في الأجهزة الأمنية وكانت؟

– الأسئلة الجزئية كالتالي :

– ما هو واقع أنظمة الرقابة الإدارية في شرطة منطقة حائل وما حدي فعاليتها تجاه الأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية؟

– ما هي الأجزاء و الوسائل المتبعة في العملية الرقابية ؟

– ما هي أهم العقبات و المشكلات التي تواجهها العملية الرقابية في شرطة منطقة حائل ؟

– ما هي المقترحات المؤدية لتطوير أنظمة الرقابة الإدارية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى [(5)].

– تقصي الاحوال النظرية في مجال الرقابة الادارية على الاداء الوظيفي

– تقديم التوصيات والاقتراحات المناسبة لتفعيل عملية الرقابة الادارية واقتراح السبل والوسائل لعالج أوجه القصور ودعم الجوانب الايجابية.

– إجراء مقارنة بين النظرية والواقع للوصول إلى تحديد نقاط الاختلاف والضعف.

– التعرف على الاجراءات والوسائل المتبعة في العملية الرقابية.

[1] عبد الله عبد الرحمان النميان، **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية**، رسالة ماجستير علوم .إدارية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

الأداة المستخدمة في الدراسة:

استخدم الباحث استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الميدانية اللازمة لهذه الدراسة

عينة الدراسة:

وكانت عينة الدراسة على جميع أفراد مجتمع البحث.

المنهج المستخدم في الدراسة:

كما أن الدراسة كشفية مسحية تتبع المنهج الوصفي.

اهم نتائج المتحصل عليها من الدراسة:

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج:

-أظهرت نتائج الدراسة وجود رقابة إدارية بشكل دائم على الاقسام التابعة لشرطة المنطقة وأن هذه الرقابة فعالة.

أظهرت نتائج الدراسة أن الرقابة الإدارية تمارس من خلال الزيارات المفاجئة والاجتماعات واللقاءات الدورية.

-أظهرت نتائج الدراسة أهم المشاكل والعقبات التي تواجه الرقابة الإدارية وهي العلاقات الشخصية وضعف الرقابة الذاتية وعدم وجود نظام رقابي متخصص وحديث.

- أظهرت نتائج الدراسة مقترحات تطوير الرقابة الإدارية مثل الحوافز المادية والمعنوية وتشجيع المنافسة بين أقسام ومراكز الشرطة وتشجيع العاملين وتوعيتهم بممارسة الرقابة الفعالة.

- وجود علاقات ايجابية وسلبية ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية واستجابات أفراد العينة على بعض الفقرات وفي بعض المحاور.

ثانيا: الدراسات الجزائرية

1)- الدراسة الأولى:

دراسة السعيد بلوم، بعنوان " أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية بمؤسسة المحركات والجرارات سوناكوم[1] .

وذلك لنيل شهادة الماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية بجامعة منتوي قسنطينة.

والذي انطلق من السؤال المركزي التالي:

-هل تساهم أساليب الرقابة بأنواعها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية؟

وكانت الأسئلة الجزئية كما يلي :

-إلى أي مدى تؤثر أساليب الرقابة المطبقة داخل المؤسسة على تماسكها ؟

-هل تساهم أساليب الرقابة في التسمية الفعالة للمؤسسة؟

- هل تؤدي أساليب الرقابة المختلفة إلى تقييم فعال لأداء المؤسسة الاقتصادية؟

و الذي انطلق من الفرضيات التالية :

- كلما كانت هناك رقابة فعالة أدى ذلك إلى تقييم جيد للأداء للمؤسسة الاقتصادية.

- كلما كان النظام الرقابي في المؤسسة الاقتصادية واضح ودقيق ساهم ذلك في نجاح العملية الرقابية .

- كلما كانت الأساليب و الوسائل التي تعتمد عليها العملية الرقابية متطورة أدي ذلك إلي تقييم نجاح الأداء المؤسسة الاقتصادية .

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى.

[1] السعيد بلوم، **أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة .منتوري – قسنطينة، الجزائر2015.

– الكشف عن الظاهرة المدروسة ميدانيا ونعني بذلك معرفة العالقة الحقيقية الموجودة بين أساليب الرقابة المطبقة في المؤسسة الاقتصادية والتي تساهم في نجاح وتقدم المؤسسة وكشف الأخطاء والانحرافات بداخلها ومحاولة تصحيحها أو التقليل منها.

– محاولة تنبيه المسؤولين بالقطاع الصناعي إلى أهمية العملية الرقابية في تحسين فعالية وأداء المؤسسة وذلك باستغلال النتائج التي يتم التوصل إليها ميدانيا.

أداة المستخدمة في الدراسة:

استخدم المقابلة والملاحظة والاستمارة في هذه الدراسة.

عينة الدراسة:

– اعتمدت هذه الدراسة العينة العشوائية الطبقية.

منهج المستخدم في الدراسة:

وقد استعمل المنهج الوصفي في هذه الدراسة لتحليل المعلومات وتفسيرها واستخلاص دلالتها والتعرف على جوهر موضوعها.

اهم نتائج المتحصل عليها في الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– إن الرقابة علية ديناميكية تتصف بالحركية تحاول تقييم الأداء في كل وقت وزمن فهي من العمليات الادارية الهامة والتي ال يمكن الاستغناء عنها في أي مؤسسة اقتصادية.

–ضعف العملية الرقابية في مؤسسة سوناكوم من ناحية الموارد البشرية ومن الناحية المالية أثر على المردود الانتاجي داخل المؤسسة كما أثر على الاستقرار العام للمؤسسة، و كذلك ضعف الاطار القانوني للنظام الرقابي فهو قديم ال يتماشى مع طبيعة المهن والوظائف مما أثر على العملية الانتاجية في المؤسسة.

– تأثر النظام الرقابي في المؤسسة بجملة من الضغوطات الخارجية في مقدمتها الضغوطات السياسية والاقتصادية.

– هناك تحيز شخصي أثناء تطبيق النظام الرقابي في المؤسسة من قبل الأشخاص القائمين عليه مما تسبب في تدني المردود والاداء لدى العمال والموظفين.

– ضعف الاساليب والوسائل التي تعتمد عليها العملية الرقابية في تقييم الاداء أثر على الانتاج وعلى التطور والاستقرار العام في المؤسسة.

–إن عملية تقييم الاداء في مؤسسة الجرارات والمحركات السوناكوم لم يساعد في إعداد سياسة جيدة للعملية الرقابية.

–الدراسة الثانية:

دراسة نادية السلخان:

وهي دراسة أكاديمية لنيل شهادة الماستر في التدقيق و مراقبة التسيير قامت بها نادية سلخان تحت عنوان: "لوحة القيادة ودورها في الرقابة على أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية.[1]

و الذي انطلق من السؤال المركزي التالي:

ما مدى فعالية لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية في تحسين أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية

وكانت الأسئلة الجزئية كما يلي :

–ما نقصد بلوحة قيادة إدارة الموارد البشرية ؟

–ما دور لوحة القيادة الاجتماعية في إدارة الموارد البشرية داخل مؤسسة سونلغاز ورقلة ؟.

[1] نادية السلخان , **لوحة القيادة ودورها في الرقابة على أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية**, دراسة أكاديمية لنيل شهادة الماستر في التدقيق و مراقبة التسيير, مؤسسة سوناكوم, الجزائر,2013.

–هل لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية تعتبر كأداة فعال لتحسين أداء العاملين في مؤسسة سونلغاز ورقلة؟

والفرضيات كانت كالتالي :

–تعتبر لوحة القيادة أداة ضرورية لمراقبة تسيير أداة المورد البشري في مؤسسة سونلغاز.

– تتميز لوحة القيادة الاجتماعية في مؤسسة سونلغاز بطريقة تقديم المؤشرات الخاصة لمعالجة كل وظيفة من وظائف إدارة المواد البشرية.

– يتم تحسين أداء العاملين في مؤسسة سونلغاز بناءا على المؤشرات والمعلومات الضرورية الفعالة التي تحتويها لوحة القيادة.

أداة المستخدمة في الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة الأدوات التالية: استمارة ومقابلات حرة مع بعض إطارات في مؤسسة سونلغاز بورقلة.

عينة الدراسة:

وقد طبقت الدراسة على عينة عمال سونلغاز العاملين توزيع وسط ورقلة و المجال الزماني الفترة الثلاثي الأول لسنة 2013.

منهج المستخدم في الدراسة:

–أما الدراسة الميدانية فقد اعتمد على المنهج الوظيفي.

اهم نتائج المتحصل عليها في الدراسة:

من خلال مناقشة وتحليل الباحث لدراسته توصل إلى النتائج التالية.

- أن لوحة القيادة ووجودها في المؤسسة فهي أداة حقيقية فعالة يعتمد عليها في تحسين أداء العاملين بالمؤسسة

- لفت إنشاء المسؤولين إدارة الموارد البشرية بأن الانحرافات المسجلة والأهداف والإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب
- أن هناك القيادة اجتماعية في إدارة الموارد البشرية
- اختيار لوحة القيادة أداة فعالية في فعاليته الأداء للعاملين داخل مؤسسة سونلغاز بورقلة

وبهذا كانت هذه الدراسة تحوي على متغيرين لوحة القيادة والرقابة وإبراز الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة على الرقابة وأداء العاملين بينما احتوت الدراسة التي تحت بعد دراستها على متغير الرقابة والأداء الوظيفي، فقد كانت مختلفين في المتغير المستقل ولكن كان لهما نفس الهدف للوصول الى كيفية تحسين الأداء لدى العمال.

التعليق على الدراسات السابقة:

– إن ما يمكن أن تقدمه هذه الدراسات من أهمية لدراسة موضوع الرقابة كونها تساعدنا على تحديد مشكلة الدراسة واختيار الفروض الملائمة.

– كما أن الباحث يستفيد منها نظريا ومنهجيا وتعينيا على وضع أسئلة الاستمارة واختيار الأدوات الملائمة في جمع البيانات والمعلومات وكذلك عند تعيين واختيار العينة الخاصة بالدراسة.

8. صعوبات الدراسة

ليس هناك أي بحث نظري أو ميداني لا تعترضه صعوبات وعراقيل تعيق الباحث أحيانا وترهقه ، ومثل ما يحدث في كل بحث فقد واجهتنا مجموعة من العراقيل خلال فترت إنجاز هذه الدراسة ، ولعل أهم الصعوبات التي واجهتنا نحصرها في النقاط التالية:

1. رغم وجود دراسات وأبحاث أجنبية هامة لكنها مفقودة في المكتبات الجامعية ولم نستطع الحصول عليها.
2. كثرة التنقل بين المكتبات والتقصير في النظام الإعارة أضاع لنا الكثير من الوقت.
3. صعوبات ميدانية في تحديد مجتمع الدراسة.

4. وجدنا صعوبة أثناء إجراء المقابلة وتخوف بعض العاملين فكانت الاستعانة ببعض الوساطة والمعارف داخل المؤسسات المعنية.

5. صعوبة تناول موضوع الرقابة داخل المنظمات فهو يعتبر من الطابوهات التي لا يحبذه الكثيرين الخوض والنقاش فيها.

6. وفي ظل جائحة الكورونا اعترضتنا بعض المشاكل ايضا مثل التهرب من اجراء المقابلة لتخوفهم من المرض.

الفصل الثاني الرقابة الإدارية

1- تعريف الرقابة الإدارية
2- أهمية الرقابة الإدارية
3- أنواع الرقابة الإدارية
4- خطوات الرقابة الإدارية
5- خصائص الرقابة الإدارية
6- معوقات نجاح الرقابة الإدارية
7- خلاصة الفصل

تمهيـــد:

تعد الرقابة إحدى أهم الدعائم الأساسية في المؤسسة الاقتصادية فهي عملية ديناميكية مستمرة تتطلب إجراءات مدروسة من أجل ضمان التماشي مع الخطط والسياسات التي تعتمد عليها المؤسسات في سير أعمالها، فهي التي تحافظ على التوازن بين الوسائل والهداف أو بين الجهود والنتائج بقصد التأكد والتحقيق بأن هناك توافق بين الأداء الفعلي والأداء المقصود والمخطط له.

إن الرقابة كوظيفة إدارية أساسية في المؤسسة هي على العكس مما يتصور البعض من أنها تتبع التنفيذ فقط حيث تحاول كشف الأخطاء والانحرافات بل إنها عملية مستمرة منذ بدء التخطيط وحتى المرحلة الأخيرة من التنفيذ، فهي تضمن إنجاز العمليات الصحيحة وفي الوقت الصحيح وبالطريقة الصحيحة وعلى يد الأشخاص المناسبين.

1. ماهية الرقابة الإدارية

أولا: تعريف الرقابة الادارية

تعتبر الرقابة الإدارية الوظيفة الأخيرة بين الوظائف الإدارية الرئيسية وهي تقع في نهاية مراحل النشاط الإداري وبذلك تبرز لنا عدة تعاريف عن هذه العملية:

تمثل إحدى الوظائف الإدارية وهي" عبارة عن عملية تقييم النشاط الإداري الفعلي للتنظيم و مقارنته بالنشاط الإداري المخطط و من ثمة تحديد الانحرافات بطريقة وصفية أو كمية بغية اتخاذ ما يلزم لمعالجة الانحرافات[1]".

يقول " كامل المغربي " كثيرا ما تقارن الرقابة الإدارية بأداة التيرموستات التي تستخدم لتنظيم الحرارة المطلوبة فإن كان هناك فرق بين درجتي الحرارة يقوم التيرموستات بفضل التيار أو وصله حتى تصل درجة حرارة البيت إلى المستوى المطلوب و يمكن القول بأن هناك العديد من النشاطات في المشاريع الاقتصادية التي تحتاج إلى رقابة مماثلة و ذلك من جراء قياس النتائج الفعلية أكثر ما يمكن من الهدف المطلوب".[2]

ويعرفها " هنري فايول– Fayol Henry – " بأنها: " هي وظيفة من وظائف الإدارة تعنى بقياس وتصحيح أداء المرؤوسين بغرض التأكد من أن الأهداف والخطط الموضوعة قد تم تحقيقها، فهي وظيفة تمكن القائد من التأكد من أن ما تم مطابق لما خطط له[3]".

ويعرف " محمد عليش " وظيفة الرقابة بأنها عملية تهدف إلى التأكد من أن الأهداف المحدودة والسياسات المرسومة والخطط الموضوعة والأوامر والتعليمات الموجهة وخلافه مما سبق ذكره وإنما تنفذ بدقة وعناية، كما تعني الرقابة بالتحقيق من أن النتائج التي حققها القائمون على التنفيذ تطابق تماما ما تتوقعه الإدارة وتصبو إليه ".[4]

[1] رشا غول ، **التقييم الذاتي للرقابة** ، ط1 ، مصر ، القاهرة ، مكتبة الوفاء القانونية ،2013 ، ص93.
[2] زكريا الدوري ، **مبادئ و مداخل الإدارة ووظائفها** ، ط1 ، الأردن ، عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،2010 ، ص45.
[3] رشا غول ، مرجع سابق ، ص94.
[4] علي عباس ، **الرقابة الإدارية في منظمات الاعمال** ، ط1 ، بيروت ، إثراء للنشر و التوزيع ، 2002 ، ص105.

وقد عرف مور " moor " الرقابة الإدارية بالوظيفة التي تعني بالتأكيد من أن كل شيء في المنظمة يسير وفق ما خطط له أو هي الوظيفة التي تعنى بتنظيم وتوجيه الجهود الخاصة بالعمل وفقا للخطة الموضوعة من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة".

كما عرفها كل من " بدرن _ جيكليون " giglioni_bederan" " بالعملية التي سيتم من خلالها قيام فرد أو جماعة أو منظمة بتحديد ما يقوم به فردا أو جماعة أو منظمة والتأثير فيه"[1].

و يقول كامل المغربي " يجب أن نكرر تحذيرنا السابق بأن الرقابة ليست وظيفة مستقلة و منفصلة عن الوظائف الإدارية الأخرى حيث أن وظيفة التخطيط نفسها تحتاج إلى رقابة و كذلك وظيفتي التنظيم و القيادة و بنفس القول فإن وظيفة الرقابة تحتاج إلى تخطيط و تنظيم حتى تتم على أحسن وجه"[2].

[1] الفيابي بكر ، **الرقابة الإدارية** ، ط1 ، القاهرة ، مطبعة دار التأليف ، 1987 ،ص10.

[2] حسين حريم ، **مبادئ الإدارة الحديثة** ، ط2 ، مصر دار حامد للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص56.

ثانيا: أهمية الرقابة الإدارية

تتوقف حركية الهيكل التنظيمي على كافة الق ار ارت التي يتخذها المديرون في ممارستهم لوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه لكل وظيفة من هذه الوظائف دور أساسي في تأمين حيز ما من هذه الحركية ويساعد تفاعلها وانسجامها على تحديد الحركية النهائية للهيكل التنظيمي مترجما بأداء تنظيمي مخطط ومبرمج وهادف إنما تبقى حلقة مفقودة يصعب من دونها التيقن من أن مسار الاداء التنظيمي يتجه كما يرغب المديرون بالاتجاه الصحيح كما ونوعا وزمنا من هنا تأتي أهمية الحلقة الاخيرة من حلقات العملية الادارية وهي وظيفة الرقابة التي من خلالها يتم التأكد من سالمة القرارات التي شكلت بترابطها حركية الهيكل التنظيمي بهدف تحديد مكامن القوة في الاداء لتعزيزها أو اكتشاف نقاط الضعف في الاداء بفرض السيطرة عليها وتصويبها بالطريقة التي تؤمن توازن الاداء الفعلي مع الاداء المخطط للمؤسسة نجد أن الرقابة في العملية الادارية لها ارتباط قوي جدا في التخطيط وهي الوظيفة التي تبين نقاط الضعف في العملية الادارية ، وتتلخص أهمية الرقابة فيما يلي[1].

1-الرقابة تشجع الادارة على تحقيق الاهداف:

السبب في ذلك أن الرقابة يبرز فيها الوقوف على تنفيذ الخطط وتقوم على كشف المشاكل والصعوبات المترتبة عليه أوال بأول، وتقوم الرقابة في الوقت المناسب بتوجيه الادارة إلى ضرورة اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تفادي أي خطأ يقع عند تنفيذ الخطط.

2-الرقابة تساهم في تغيير وتعديل الخطط والبرامج :

وذلك عن طريق النظر إلى ظروف التشغيل الفعلي أو النظر إلى العوامل التي تؤثر بشكل مهم في تطبيق الخطط، وتعديل الخطط تكون عن طريق تحديد الإجراءات اللازمة لوضع الامور في طريقها الصحيح قبل أن تكبر دائرة الانحرافات بشكل ال يمكن بعده من تحقيق الخطط المرجوة .

[1] معن محمود عياصرة ، مروان محمد بني احمد ، **القيادة و الرقابة و الاتصال الإداري** ، ب ط ، دار الحامد ، عمان ، 2008،ص72.

3-الرقابة فيها ضمان لحسن سير العمل :

الرقابة تضمن لنا نتائج سليمة في العمل ألنها تضع الاجهزة المسؤولة على مدى ما حققته الوحدات الاقتصادية أو القطاعات النوعية من أهداف اقتصادية وصناعية وذلك كله عن طريق الرقابة الداخلية أو الخارجية معا.

4-الرقابة تحقق العدالة :

العدالة المرجوة من الرقابة تكمن في معرفة المقصرين من العاملين وتشجع الذين يبذلون الجهد لرفع مستوى الخطط التي وضعتها الادارة، والرقابة إذا تمت من قبل الاجهزة المسؤولة فإن ذلك يوفر لنا إنتاجية سريعة بكلفة قليلة.

5-الرقابة تنير الطريق أمام الادارة في معرفة مستوى العمل:

لأنها تقوم بتزويد المديرين من الموارد البشرية والموارد المادية الذي يمكن المدير من متابعة العمال سواء كان ذلك أسبوعيا أو شهريا.

6-الرقابة فيها تجويد الاداء وتصحيح الاخطاء ومنع الانحرافات:

ويتم ذلك عن طريق الجودة في الانتاج بأقل تكلفة وبمستوى الاسعار التي وضعتها السلطة الادارية أو التنفيذية، وتقوم بتصحيح الخطأ الذي يقع في العملية الانتاجية عن طريق النظر إلى سرعة الانتاج وجودة السلع بأقل وقت الذي في النهاية يشجع المسؤول على تحسين الإنتاج.

7-التنسيق بين المجموعة الواحدة :

الذي يقوم على تحقيق أقصى نتائج سليمة وتنفيذ للخطط بشكل سليم وسريع يكشف مواطن الضياع بطريقة سريعة، وذلك من خلال التنسيق الذي يتم عن طريق الرقابة.

8-الرقابة تساعد في تحديد أسباب تعارض الاهداف[1]:

[1] كامل بربر ، **الاتجاهات الحديثة في الإدارة و تحديات المديرين** ، ط2 ، دار المنهل ، بيروت ، 2007 ، ص322.

تظهر أهمية الرقابة أيضا عند ظهور تعارض أو اختلاف بين أهداف التنظيم والاهداف الشخصية الافراد والجماعات، وقد يشكل هذا التعارض ظاهرة مستمرة داخل المحيط الداخلي للمؤسسة، ويؤدي في اغلب الاحيان إلى انخفاض الروح المعنوية، وبالتالي انخفاضا في أدائهم، تساعد الرقابة في هذه الحالة المديرين على تحديد الأسباب التي أدت إلى هذا الموقف تمهيدا لوضع الحلول المناسبة لها بما يكفل تحقيق الاهداف المشتركة للموارد البشرية من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

ثالثا: أنواع الرقابة الادارية

تعددت أنواع الرقابة حيث اعتمدت تصنيفها على معايير متنوعة منها الزمن والهدف والتخصص والمصدر وغيرها.

ومن الملاحظ أن معظم المراجع التي قامت الباحثة الرجوع إليها اعتمدت معيار الزمن في تحديد أنواع الرقابة و كأن عنصر الزمن هو الأهم في الرقابة، و ذلك بالنظر إلى مراحل التنظيم كنظام يقوم على استخدام المدخلات إلى مخرجات و تعتبر الرقابة السابقة للتنفيذ والمتزامنة و اللاحقة هامة على كل مرحلة من هذا النظام و ممثلة لهذه المراحل، و بعض المراجع اعتمدت معايير أخرى في التصنيف إلى جانب معيار الزمن.

أ-أنواع الرقابة طبقا للتوقيت أو حسب المدى الزمني للتنفيذ:

هناك ثلاثة أنواع مختلفة من الرقابة[1].

1-الرقابة السابقة للتنفيذ:

و تسمى أيضا بالرقابة الموجهة و الرقابة الوقائية أو القبلية أو المباشرة أو إذن البدء أو رقابة الفيزا أي أنها الرقابة التي تتم قبل إنجاز العمل.[2]

---

[1] Pearce II,John A.&Robinson,Jr,Richard B. Management, **McGraw-Hill Publishing company**,New york,1989,P584-586

[2] صلاح عبد الباقي ، **إدارة الموارد البشرية من ناحية العلمية و العملية** ، ط1 ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1999 ، ص95.

و هي مدخل لمراقبة استخدام المدخلات داخل نظام الأنشطة التنظيمية كوسيلة لإنجاز أهداف التنظيم يركز المدراء هنا على اختيار أفضل المدخلات في مستوى التشغيل و تجنب المشاكل قبل وقوعها و ضبط و مراقبة التغيير الإستراتيجي بالكشف عن التغيرات الرئيسية في البيئة و التي قد تؤثر على تنفيذ الأهداف طويلة الأجل، يعمل هذا النوع من الرقابة على أساس التنبؤ أو توقع الخطأ و اكتشافه قبل حدوث.

و يعتبر هذا النوع من أفضل أنواع الرقابة و أدقها في أعمال المستويات الدنيا، و في نفس الوقت فإن المغالاة في استخدام الرقابة الموجهة قد تؤدي إلى نتائج عكسية بسبب

المضايقات التي يستشعرها الموظفون من جهة وضياع وقت الإدارة العليا بانشغالهم عن وظائفهم الرئيسية من جهة أخرى .

2 –الرقابة المتزامنة:

و تسمي أيضا الرقابة المرحلية أو الرقابة التخطيطية، أو رقابة نعم أو لا، و هي تعني إمكانية الاستمرار في النشاط أم إيقافه .

و تتم هذه الرقابة أثناء تنفيذ العمل و على كل مرحلة من مراحل تنفيذه و أقرب مثال على ذلك خطوط الإنتاج فتكون الرقابة على كل مرحلة من مراحل إنتاج المنتج، و تهدف هذه الرقابة في مستوى التشغيل إلى التحقق من أن العمل يؤدي بطريقة ملائمة و أن الأحداث تتم كما هو مخطط.

3–الرقابة اللاحقة:

وتسمى أيضا الرقابة بعد التنفيذ وكذلك الرقابة التاريخية وتركز هذه الرقابة على نواتج الأنشطة التنظيمية بعد إتمام هذه الأنشطة حيث يقارن الإنجاز مع المعايير الموضوعة وتحقق هذه الرقابة ثلاثة أدوات وذلك على المستوى التشغيلي وهي[1]:

[1] صلاح عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص95.

تزود المدراء في مستوى التشغيل بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم فعالية أداء الأنشطة التنظيمية المسئولين عنها.

•تستخدم كأساس لتقييم ومكافأة الأفراد.

•تحدد الرقابة هنا من المسئول عن المدخلات أو العملية الإنتاجية.

وفي المستوى الإستراتيجي تزود الرقابة اللاحقة المديرون بالمعلومات التي تساعد غلى تعديل الخطط وتغييرها.

والمدراء الذين يمارسون هذا النمط من الرقابة يحاولون اتخاذ خطوات تصحيحية في صلب التنظيم عن طريق الاطلاع على التاريخ التنظيمي على مدى فترة زمنية محددة، هذا التاريخ قد يركز على عامل واحد فقط مثل المستويات الجرد أو على العلاقات فيما بين العديد من العوامل مثل صافي الدخل قبل الضرائب وحجم المبيعات وتكاليف التسويق

ب- أنواع الرقابة حسب التخصص:

وتسمى أيضا الرقابة حسب النشاطات حيث تتعلق الرقابة بالنشاط أو التخصص الذي يتم مراقبته.

فتشمل مثلا النواحي الإدارية والتنظيمية والوسائل وطرق العمل المستخدمة والنواحي المالية وشؤون الموظفين والقوانين واللوائح المنفذة والمشكلات التي تعوق سير العمل وتحقق الأهداف.

وتشمل هذه الرقابة على :

1/الرقابة على الأعمال الإدارية:

تستهدف الرقابة على الأعمال الإدارية التأكد من حسن سير العمل الإداري بالوحدات الإدارية وكذلك حسن استخدام الموارد البشرية وذلك للتأكد من تنفيذ السياسات التي تقررت بما يحقق أهداف المنشأة، وتكون مهمة الرقابة هنا متابعة الأداء والتقييم.

2/الرقابة المحاسبية أو المالية:

وهي الرقابة على النشاطات الإدارة المالية المتعلقة بتحصيل وصرف الأموال وحسن استخدامها أي أنها تركز على البيانات المالية والهدف هو مراجعة المحصل من الإيرادات والمنصرف من الإنفاق للتأكد من دقة التصرفات المالية وكشف الأخطاء والبحث عن أسباب حدوثها وإيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بالعلاج، وتحديد المسئولين عن الأخطاء ومحاسبتهم.

3/الرقابة الفنية :

يطبق هذا النوع من الرقابة على المجالات المهنية أو الحرفية والتي يمارسها الفنيين ومثال ذلك الأعمال الطبية والهندسية والمحاسبية والقانونية والصحفية والتربوية والاقتصادية

ج- أنواع الرقابة حسب أهدافها أو موضوعاتها[1]:

وتسمي في بعض المراجع بالرقابة من حيث نوعية الانحراف وهي نوعان: الرقابة الإيجابية والرقابة السلبية.

1.الرقابة الإيجابية: الهدف منها هو التأكد من أن التصرفات والإجراءات تسير وفقا للوائح والأنظمة والتعليمات المعمول بها بما يكفل تحقيق الأهداف، ويتم ذلك عن طريق تحديد الانحرافات الإيجابية لمعرفة أسبابها وتدعيمها ومن ثم الاستفادة منها بشكل أكثر من المستقبل.

2.الرقابة السلبية: تهدف إلى اكتشاف الأخطاء وتصديها، الهدف من هذه الرقابة منع حدوث المخالفات وذلك عن طريق معاقبة المسئولين عن سوء استعمال السلطة دوت توجيه انتباه إلى أوجه القوة والضعف في التنفيذ، يمكن القول أن هذه الرقابة تقوم على تحديد الانحرافات السلبية ومعرفة أسبابها ومسبباتها، والفرق بين الرقابة الإيجابية والرقابة السلبية هو أن الرقابة الإيجابية تعمل على ضمان حسن سير العمل وليس تصيد الأخطاء كما هو الحال في الرقابة السلبية.

[1] عيسى الفاعوري محمد، **الادارة بالرقابة**، دار كنوز المعرفة، ط1 ،عمان،2008 ،ص95.

رابعا: خطوات ومراحل الرقابة الادارية

بشكل عام فإن العملية الرقابية تحتوي على أربعة م ارحل متسلسلة تبدأ بتحديد أهداف ومعايير وتنتهي باتخاذ إجراءات تصحيحية وهي كالآتي:

1- تحديد اهداف و المعايير:

إن الخطط التي تعدها المنظمة تشتمل على أهداف والبد من وضع معايير أداء لمجالات العمل الرئيسية تسعى الاقسام ومجاميع العمل والافراد لتحقيقها ، وهذه المعايير تعد أمرا مهما للمنظمة لذا فإن العملية الرقابية تركز عليها وتعتبرها مرحلتها الاولى والمعيار Standard هو رقم محدد كميا أو حالة نوعية تسعى للوصول إليها واعتبارها حكما لقبول أو رفض الانجاز، وقد يكون المعيار للمخرجات ويسمى Output Stantard ونقصد به قياس النتائج والداء في إطار كمي أو نوعي أو زمني، أما معيار المدخلات Input Stantard فيخصص أو يكرس لجهد العمل الداخل في أداء المهام و العمليات.[1]

2- قياس الأداء الفعلي:

إن الخطوة الثانية هي قياس ما حصل أو ما أنجز فعال من مهام وأنشطة سواء للعاملين في الاقسام أو المنظمة بأكملها في مجال المخرجات والمدخلات ويجب أن يكون القياس دقيقا لمعرفة ما تحقق بالضبط على أرض الواقع لمقارنته في ما بعد بما تم تخطيطه مسبقا.

3- مقارنة النتائج بالمعايير والاهداف:

في هذه المرحلة تقوم المنظمة بمقارنة النتائج المتحققة فعال بما تم تحديده من معايير وأهداف، ويمكن أن نعبر عن ذلك بمعادلة الرقابة التالية:

الحاجة للفعل أو الاجراء التصحيحي (الانحراف) = الاداء المرغوب ـ الاداء الفعلي إن الحاجة الى اتخاذ إجراء تصحيحي (الخطوة التالية) تتحدد بموجب كمية الاغراض الحاصلة، وقد تكون في بعض الاحيان هناك انح ارفات سالبة أي يكون فيها الاداء الفعلي أكبر من الاداء

[1] العامري صالح مهدي محسن، الغالبي طاهر محسن منصور ، **الادارة و الاعمال**، ب ط، دار وائل للنشر، عمان، 2006 ، ص226.

المرغوب وهذه حالة جيدة، ولكنها قد تؤشر أن الهداف أو المعايير المحددة لم توضع على أسس سليمة أو أنها متواضعة لذا يجب تحليل هذا الامر بدقة، إن المقارنات التي يجريها المدراء قد تكون مقارنات تاريخية يقارن فيها الاداء في الفت ارت الزمنية السابقة بالأداء الحالي، وكذلك قد تكون نسبية حيث تتم المقارنة بين الاداء المتحقق من الافراد أو الاقسام أو المنظمة ككل مع أفراد أو أقسام أو منظمات معيارية، أما المقارنة الهندسية فإنها تستخدم معايير محددة علميا بطرق فنية مثل طريقة دراسة الوقت و الحركة.

4- اتخاذ الإجراءات الصحيحة:

إن هذه الخطوة هي الاخيرة من مراحل العملية الرقابية حيث يتوجب تصحيح الاخطاء والانحرافات التي اكتشفت في المرحلة السابقة عند المقارنة مع المعايير، وتجدر الاشارة إلى أن هناك أنشطة ومجالات تولي عناية خاصة واهتماما أكثر من غيرها ضمن ما يسمى الادارة بالاستثناء وهي الممارسة الادارية التي تعطي اهتماما خاصة الانشطة الحرجة والتي تتطلب عناية خاصة أثناء العملية الرقابية وهنا يجب الانتباه إلى وجود نوعين من الاستثناء، الاول منهما يخص المواقف التي تحصل فيها مشاكل لذلك يجب الحذر مع هذه الاقسام أو المواقف باستمرار والانتباه للمؤشرات التي تنذر بحصول مشكلة .والنوع الثاني فهي مواقف الفرص وفيها يكون الاداء الفعلي أكثر من المعايير المحددة لذا يجب دراسة الوضع بعناية ومعرفة الاسباب التي أدت إلى ذلك.

في ضوء الخطوات التصويبية البد من متابعة الاداء لمعرفة إن كان هناك تقدم وتحسن فيه ، أو أن الامور مازالت على ماهي عليه، حتى بعد ما اتخذ من خطوات وإجراءات، فيجب أن يوفر النظام الرقابي مثل هذه المعلومات خاصة وأن التنظيمات مفتوحة على المتغيرات البيئية داخليا وخارجيا، مما يحد من قدرتها على التحكم بالمتغيرات، ورغم النزعة الملحوظة في الدراسات الادارية لمقارنة التنظيمات الادارية بالإنسان، إلا أن هذا التشبيه غير دقيق حتى ولو على سبيل المجاز، ذلك ألن أي اختلال في وظائف الاجهزة الفرعية الإنسان يؤدي دوما إلى رد فعل تلقائي من قبل مختلف الاجهزة الاخرى، بشكل يوضح الحاجة الماسة لاتخاذ الاجراءات المناسبة لوضع حد لحالة الاختلال تلك، أما في التنظيمات الإدارية فالأمر على غير هذه

الصورة، حيث يمضي وقت ليس بالقصير على اكتشاف الاخطاء أو مواطن الاختلال، وما إن يتم تصويبها حتى تكون قد وقعت أخطاء أخرى مما يجعل العميلة سباقا مستمرا وحثيثا مع الزمن.

خامسا: خصائص وشروط النظام الرقابي الجيد

لكي يكون نظام الرقابة فعال يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص والشروط وهذا حتى يكفل له النجاح والفعالية ويمكن تحديدها فيما يلي:

1- الملائمة :

ويقصد بها إن يتلاءم النظام الرقابي مع نشاط المنظمة وطبيعة وحجمها، إلى جانب ذلك يجب أن تتلاءم النظم الرقابية الفرعية داخل المنظمة مع طبيعة عمل الإدارات والأنشطة فيها، كما يجب أن يتكامل النظام الرقابي مع سائر النظم التنظيمية الأخرى خصوصا النظام التخطيطي، وينبغي على المدراء أخذ العوامل في الاعتبار أثناء قيامهم بعملية التخطيط، مثل الأهداف والإستراتيجيات والسياسات الخاصة بالمنطق والتي تضيف ابعاد مكملة للنظام الرقابي[1(1)].

2- الوضوح والبساطة :

يعني أن يكون النظام الرقابي واضح ومفهوم لدى القائمين على تطبيقه، ومنهم موضع التنفيذ ومنهم المسؤولون عن تصميم النظام وعرض المعلومات الرقابية وتحديد مراكز المسؤولية وعدم شمول الرقابة لألفاظ وأدوات معقدة، وهذا لكي لا يحدث انحراف للرقابة نفسها عن الهدف من وجودها[2].

[1] العامري صالح مهدي محسن، الغالبي طاهر محسن منصور، **الإدارة و الأعمال**، ب ط، دار وائل للنشر، عمان،2006، ص227.

[2] العامري صالح مهدي محسن ، الغالبي طاهر محسن منصور ، مرجع سابق ، ص227.

3- المرونة في الرقابة :

يجب أن يتصف النظام الرقابي الفعال بالمرونة التي تسمح بالتلاؤم مع المتغير ات التي تستجد سواء كانت متغيرات داخلية أم متغيرات تعود إلى البيئة الخارجية، أو التعديلات التي تحدث في الخطط المرسومة[1].

4- السرعة في كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء :

بمعنى أن يتصف النظام الرقابي بالسرعة في اكتشاف الانحرافات عن خط سير العمل بسرعة وفي الوقت المناسب، وبالتالي يعد عامل الوقت عنصر أساسي في العملية الرقابية فكلما كان النظام الرقابي سريع في كشف الأخطاء في حينها والتبليغ عنها وتحديد أسبابها كان نظاما فعالا اقتصاديا والعكس صحيح، كما يجب أن تضمن أو يشير إلى الإجراءات والتصرفات الواجب أتباعها لمعالجة الانحرافات والأخطاء.

5- النظرة المستقبلية أو التنبؤ المستقبلي:

" النظام الرقابي الجيد هو الذي يكون قادرا على التنبؤ بالانحرافات في وقت يمكن مع اتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة لمواجهتها والاستعداد لها قبل وقوعها، والاهتمام بالتصحيح أكثر من توقيع العقوبات والتركيز على الأهداف المستقبلية وتحقيق النتائج ·

6- الموضوعية:

يقصد بها أن يبتعد النظام الرقابي عن العوامل الشخصية عند القيام بقياس وتقييم الأداء، لتكون عملية الحكم وتقييم الانجاز موضوعية بعيدة عن العوامل الشخصية.

7- الدقة:

يجب أن يقدم النظام الرقابي معلومات دقيقة عن واقع عملية التنفيذ التي تحدث، إذ كلما كانت المعلومات دقيقة ومعبرة عن حقيقة الواقع ساعد متخذ القرار في المشروع على اتخاذ قرارا تهم بكفاءة وفعالية، وبالتالي سهمت هذه القرارات في حل المشكلات التي تقع في المشروع.

8- الشمولية:

[1] العامري صالح مهدي محسن ، الغالبي طاهر محسن منصور ، مرجع سابق ، ص 228.

يجب أن يشمل النظام الرقابي كافة الأنشطة في المشروع.

9- السرعة في اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات :

بمعنى أن يتسم النظام الرقابي بالسرعة في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب أي هو الوقت الذي يسمح للجهات المعينة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات والأخطاء قبل أن تستفحل في المشروع.

10- أن يكون النظام الرقابي انتقائيا :

في كل منظمة يوجد دائما بعض المقاييس الرئيسية التي يمكن ربطها بنجاحها، وتختلف متغيرات النجاح من منشأة لأخرى، ولهذا يجب على كل منشأة أن تقوم بتفصيل " المقاييس الرئيسية التي تمكنها من الحكم على كفاءة الأداء الكلي للمنشأة.

11- اعتماد النظام الرقابي على الاتصال والمعلومات الإدارية :

لا بد من توافر نظام سليم يمكن من تلقي وتسجيل كافة المعلومات الخاصة بمعايير الأداء وأيضا القياس الفعلي للأداء بالإضافة إلى توافر نظام مزدوج الاتجاه للاتصال بما يمكن من توفير المعلومات في الوقت المناسب.

12- تقديم نظام الرقابة الإجراءات الواجب اتخاذها التصحيح الأوضاع :

وهذا يعني أن نظام الرقابة يجب ألا يقتصر على اكتشاف الأخطاء أو الانحرافات عن الخطط الموضوعة بل من الواجب أن يكون النظام الرقابي نظاما مثمرا بحيث يبين الطريق والأعمال الواجب أتباعها لتصحيح هذه الأمور.

سادسا: معوقات نجاح الرقابة الإدارية

تعاني النظم الرقابية من مقاومة العاملين لها، ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة من أهمها[1]:

1- الرقابة الزائدة:

[1] محمد إبراهيم ، **الرقابة الإدارية** ، ط1 ، مصر ، دارحامد للنشر و التوزيع ، 2001 ، ص59.

يقبل العاملون عادة درجة معينة من الرقابة إذا زادت عنها تؤدي إلى رفضهم لها.

2- التركيز في غير محله:

تركز بعض النظم الرقابية في أحيان كثيرة على نقاط معينة لا تتفق مع وجهة نظر العاملين حيث تعكس من وجهة نظرهم رؤية محدودة جدا مما قد يشير العاملين ضد هذه الرقابة.

3- عدم التوازن بين المسؤوليات و الصلاحيات:

يشعر العاملون أحيانا بأن المسؤولية الواقعة عليهم تفوق ما هو ممنوح لهم من صلاحيات و في نفس الوقت قد يتطلب النظام الرقابي الرقابة اللصيقة و المراجعة التفصيلية لكل جزيئات العمل، مما يرتبط سلبيا بقبول العاملين و التجاوب مع النظم الرقابية.

4- عدم التوازن بين العائد و التكاليف.

5- عدم الحيادية:

قد يؤدي عدم تصميم النظم الرقابية بشكل محايد إلى عدم قبول العاملين و تبقى هناك معوقات لعدم نجاح الرقابة لم تذكر بعض و ما زالت تدرس من خلال الكتاب و الباحثين.

خلاصة الفصـــــل

من خلال ما تم عرضه حول مفهوم الرقابة وما تتضمنه من أنواع ومجالات مختلفة يمكن القول بأنها عملية أساسية في المؤسسة فإذا كان التخطيط يمثل الفكرة والتنظيم يمثل التجربة من خلال التطبيق العملي للخطة فإن الرقابة هي التي تقيم الصلة بين الفكرة والتجربة، وإذا كان التخطيط هو الذي يبين لنا ماذا يجب أن يتم وكيف يجب أن يتم ومتى يجب أن يتم فإن الرقابة هي التي تمكننا من مقارنة الجزء المنفذ مع ما خطط لتنفيذه .إن الرقابة هي ضمان استقامة النشاط الإنساني بوجه عام فهي تكفل سير الأعمال بصورة منتظمة ومستمرة كما أنها تكفل تقييم الأداء وتقويم الانحراف وتصحيح الأخطاء ومعالجة أوجه النقص والإهمال وهي تساعد كذلك على اكتشاف الكفاءات الإنتاجية في أقصر وقت وبأقل جهد وأقل تكلفة والرقابة وسيلة لضمان احترام القوانين والأنظمة، الأمر الذي يكفل دعم الإدارة وتقويتها ومنع تفككها أو انهيارها.

الفصل الثالث: التنمية المحلية

تمهيد

1. تعرف التنمية المحلية
2. خصائص التنمية المحلية
3. اهداف التنمية المحلية
4. معوقات التنمية المحلية
5. النظريات المفسرة للتنمية المحلية
6. إشكالية العلاقة بين الرقابة الإدارية و التنمية المحلية

خلاصة الفصل

تمهيد:

ان موضوع التنمية المحلية من المواضيع الهامة التي تهتم بها مختلف الدول سواء النامية أو المتقدمة، ومسألة التنمية المحلية جاءت مع زيادة الاهتمام بالتجمعات المحلية باعتبارها أداة لتحقيق التنمية الشاملة. عبر تضافر الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية المحلية في تحقيق التنمية، بإشراك مختلف الفواعل في العملية التنموية، بالاعتماد على تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال البرامج والمشاريع التنموية المختلفة التي تبنى على أساسها التنمية المحلية .لذا سنحاول من خلال هذا الفصل معالجة بعض جوانب التنمية المحلية من خلال التطرق إلى مفاهيم حول التنمية المحلية وإعطاء بعض خصائص ومميزات التنمية المحليةو اهم المعوقات التي تعترض لها.

1.تعريف التنمية المحلية.

ومن بين تعاريف التنمية المحلية نذكر ما يلي:

يعرف الدكتور فاروق زكي:" التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعد ا على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي، نفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر اكثر فعالية[1].

كما يعرف الأستاذ موراي روس "التنمية المحلية بانها تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجياته وأهدافه وترتيب هذه الحاجيات والأهداف وفقا لأولوياتها مع إزكاء الثقة والرغبة في العمل مقابل تلك الحاجات والأهداف، ومن خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد لروح التعاون والتضامن في المجتمع".

وتعرفها هيئة الأمم المتحدة بأنها: العمليات التي تستهدف توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتكامل هذه المجتمعات ومساعدتها على الإسهام الفعال في التقدم والرقي [2].

في تعريف آخر للتنمية المحلية هي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة [3].

[1] مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية واستراتيجياتها**، الإسكندرية: منشأة المعارفن1987 ،ب ط، ص49.
[2] يمينة طالبي، **الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة: ولاية البيض**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016 ،ص38.
[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009 ،ب ط، ص95.

وبالتالي فالتنمية المحلية هي عملية تشاركية تشترك فيها الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية لأفراد المجتمع المحلي للرقي بالحياة الاجتماعية الثقافية والاقتصادية عبر الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية.

ويعرفها الأستاذ آرثر دونهام (Arthur Dunham) بأنها: نشاط منظم بغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.

ثانيا. خصائص التنمية المحلية:

تتسم عملية التنمية الجيدة بالخصائص التالية:

1- هادفة

ويعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والامكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد اهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانيات والا فان هذه الأهداف لن تتحقق [1].

2- علمية

التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودارسات وبحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوئها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها.

3- نظامية

لا تتم عمليات التنمية عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثالث محاور: المدخلات، والعمليات، والمخرجات، وتضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية والتمويل...وغيرها.

وتشمل العمليات كافة الاجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتضم النواتج والاهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها [2].

4- إيجابية

ينبغي أن تكون التنمية ايجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور اقل إلى طور أرقى، أو من جيد إلى أجود، وليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.

5- مستمرة

ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الانسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى...الخ.[1]

6- الشمول التكامل:

ويعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فال يمكن -مثال- الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا الصحة أو الزارعة أو السكن أو المشر وعات الانتاجية الاخرى، ويقصد بالشمولية كذلك شمول التنمية على كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تحقق العدالة، وتكافؤ الفرص، وإرضاء لكل مواطنين فال يصح أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد ب ارمج التنمية، بينما يحرم الاخرون وقد يكونون من الفئات الفقيرة الاقل قوة وتأثيرا في المجتمع وهم أصحاب الحق في التنمية .ويعني التكامل كذلك التكافل بين الجهود الاهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين رجال ونساء وأغنياء

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا إداريا بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009 ،ص 73.

وفقراء، ومتعلمين وغير متعلمين، والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أكانوا رسميين أم شعبيين[1].

6- مراعاة أن تكون برامج التنمية

قائمة على أساس إشباع مطالب وحاجات الانسان الاساسية، والتي وتتمثل في حاجاته البيولوجية، وحاجاته النفسية، وحاجاته الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك من خلال النظم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد نوع العالقات التي تسود بين أفراد المجتمع

7- مبدأ تحديد الحاجة

توضع الخطة العامة للدولة على أساس المعرفة التامة باحتياجات المجتمع عامة أما المجتمعات المحلية فتختلف فيما بينها في احتياجاتها حيث يكون لكل منها خصوصياته الثقافية، والبد أن توضع هذه البرامج والمشروعات في ضوء هذه الخصوصيات، ويعلم كل مجتمع من المجتمعات احتياجاته الملحة والاكثر إلحاحا، حيث يقوم التخطيط والتنمية على المستوى المحلي على أساس هذه المعرفة.

8- التوازن والتنسيق

ينبغي مراعاة توازن مشروعات ب ارمج التنمية المختلفة، ويعني ذلك الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثال المجتمعات الفقيرة تمثل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها، مما يجعل تنمية الموارد الانتاجية هي الاساس، والقضايا الاخرى تعد فروعا منها، وفي مجتمعات أخرى غنية مثل دول البترول، حيث يحقق الدخل فائضا يكون للخدمات الصحية والاسكانية والاجتماعية شأن أكبر .

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان،م س،ص74-77.

وينبغي مراعاة التنسيق بين مشروعات وبرامج التنمية المختلفة، ويهدف التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الاجهزة القائمة على خدمة المجتمع، وتضافر جهودها، بحيث ال تصبح مشروعات وبرامج التنمية، متكررة أو متناقضة أو متداخلة مما يبعثر الجهود، ويزيد من تكاليف الخدمات، ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد، مما يقلل الحماس للعمل الجمعي، مما يكون له اثر على فشل مجهود التنمية[1].

9- المبدأ الديموقراطي

يعتبر المبدأ الديمقراطي جوهر أي برنامج للتنمية أو مشروع من المشروعات، بمعنى أن لا تفرض مشروعات التنمية فرضا على أف ارد المجتمع المحلي وانما لا بد أن تنبع من داخله، وبتعبير آخر نتبع من القاعدة متجهة إلى القمة وهو أمر ضروري حتى يمكن أن يشارك فيها أعضاء المجتمع بإرادتهم وباختيارهم.

11- اكتشاف وتدريب القيادة الشعبية المحلية وتشجيعها وذلك الن التنمية ال يمكن أن تتحقق من خلال القيادات المهنية المأجورة وحدها، وكذا تفعيل دور النساء والشباب في برامج التنمية، وذلك عن طريق برامج التربية الاساسية وتعليم الكبار ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الامومة والطفولة والجمعيات والاندية النسائية.

12- مبدأ الاعتماد على الموارد المحلية

يجب الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع مادية كانت أو بشرية فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال مواد جديدة أو من خارج المجتمع، وينطبق هذا أيضا على الموارد البشرية.

13- يجب أن تدعم الجهود الذاتية بجهود حكومية فعالة و التوصل إلى أحسن استخدام ممكن للتنظيمات التطوعية على مستوى المجتمعات المحلية، أو المجتمعات الوسيطة وتوظيفها في خدمة أهداف خطة التنمية.

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان،م س،ص74-77.

14- لا تستطيع المجتمعات المحلية وحدها مواجهة كل مشكلاتها، الامر الذي يقتضي وجود خطة للتنمية المتوازنة على المستوى القومي، مما ييسر التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي.

3. اهداف التنمية المحلية :

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى وراءه التنمية المحلية يتمثل في تحسين الحياة في كافة المجالات و تطوير المجتمع المحلي حتى ينعم بالحياة الكريمة، ويمكن حصر هذه الاهداف فيما يلي:

-تحسين حياة أفراد المجتمع حتى يمكن العيش داخل محيط صحي وجميل.

-إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

-إعادة الثقة إلى المنطقة المحلية وخاصة الريف الذي طبع عليه شعور الدونية أمام المدينة و التي طغى عليها الشعور بالتفوق، الشيء الذي جعل أهالي الريف يفقدون ثقتهم في عاداتهم وتقاليدهم ساعين إلى النزوح من الريف وتقليد سكان المدينة.

-سد احتياجات السكان المحليين من السلع والخدمات.

-تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية[1].

-التخطيط لعملية التغيير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

[1] أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005،ص45.

–تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فاعلية وكفاءة في المجالات السياسية.

–صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك والترابط من أجل تحقيق نموا متوازنا، مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات من خلال ترابط المشاريع وتكاملها وحتى يكون إحساس دائم بالوحدة الوطنية[1].

4. معوقات التنمية المحلية:

تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد نفسه ومن مرحلة زمنية لأخرى وذلك بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل مجتمع. ومعوقات التنمية المحلية التي عرفتها التنمية المحلية في الجزائر اختلفت باختلاف المراحل الاقتصادية والسياسية ا الجزائر منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه يجعلها تعاني من بعض المعوقات، والتي نجد منها:

– العراقيل الاقتصادية: تتمثل في:

قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية و غياب الاستقلالية المالية في التسيير.

اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد و تنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضما ا لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها.

[1] - Conseil de la santé et du bien-être, L’harmonisation des politiques de lutte contre l’exclusion’

الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية، والتي تمثل تقريب 65 %من ميزانية التسيير، والزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة[1].

عدم التقدير البعض النفقات لزيادة استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة.

– تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة.

– النمو الديمغرافي وزيادة عدد السكان.

عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة التمويل الميزانية[2].

– العراقيل الإدارية: وتتمثل فيما يلي:

–عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير قادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز.

–عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولية المحليين.

– تسيير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق

[1] Bulletin d'information'Québec'vol.III, no 2, (novembre 1996), p.6.

[2] رشيد سالمي، **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006 ،ص 88.

التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات.

– النقص النوعي، على الرغم من حملة التوظيف الجماعي بعد الاستقلال إلا أن الافتقار إلى الموظفين المؤهلين بقي مطروحا باستمرار، ذلك أن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى لم يراعي شروط الكفاءة بقدر ما راعى سد الفراغ السائد، وأدت هذه الوضعية إلى أزمة حقيقية في التوظيف، فيقدر ما أرهق هذا التضخم الكمي الميزانيات، يقدر ما كانت ولا زالت الجماعات المحلية في حاجة إلى موظفين مؤهلين للقيام باختصاصاتها التي تطورت باستمرار، والتي تتطلب في بعضها وخاصة التقنية منها مؤهلات عالية، فالتكوين والتأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبيرا، ما يسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية من جهة وعدم الانضباط في تحسين برامج الترقية من جهة أخرى.[1]

– العراقيل الاجتماعية:

من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية نجد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وكذلك ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن.

– الانفجار السكاني وتداعيات على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، كذلك تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

– العراقيل السياسية:

– سيطرت المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجة.

– غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها في الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي اللامركزية هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى يشكل

[1] محمد خشمون، **مشاركة البلدية في التنمية المحلية**، دراسة ميدانية على مجالس البلديات ولاية قسنطينة، رسالة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علوم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع، التنمية، جامعة منشوري قسنطينة، ص114، 2010-2011.

فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعب وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

وغياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق الجرأة السياسية وغياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديموقراطية[1].

5. النظريات المفسرة للتنمية المحلية :

الاتجاه السيكولوجي:

يعتمد أصحاب الاتجاه السيكولوجي الثقافي في دراستهم للتنمية الاقتصادية والتغير الثقافي على السمات السيكولوجية للأفراد معتبرين أن درجة الدافعية أو الحاجة للإنجاز هي أساس التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، وتعتبر مثل هذه الآراء امتدادا لفكر ماكس فيبر الذي كان يرى بان بروز التنمية الراسمالية بأوروبا الغربية، لم يكن نتيجة لتوفير الظروف الاقتصادية الضرورية لذلك فقط وإنما كان نتيجة لوجود روح الرأسمالية كافية Capitalist Spirit ومجموعة من الموجهات Orientations والقيم التي كان من المطلوب توفيرها.

ويرى فيبر أن البروتستانتية قد أكدت على ذاتية والاستقلالية الفرد بدل تبعيته وخضوعه للكنيسة والكهنوت والشعائر الدينية، لذلك وجد هذا الرأي صدى واسعا لدى أصحاب هذا الاتجاه وعملوا على ترويج مثل هذا الفكر مؤكدين على أهمية القيم والمواقف والمعايير والتصرفات في تحقيق عملية التحول والتنمية في العالم النامي، وقد أضافوا إلى فكر ومفاهيم فيبر العامل السيكولوجي، وبذلك طبعوا فكر فيبر بطابع فريدوي، فقد أوضح ماكليلند Maclelland بان التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي يحدثان عن طريق البناء الاجتماعي، وال يحدثان عن طريق

[1] الأمين عوض حاج أحمد و آخرون، **ورقة بعنوان الأطر المؤسسة للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية**، أوت 2007 ،من الموقع الالكتروني:www.weelfare.gov.sdwoskshoptammia2.pdf !.

العمومية والانجاز والتخصص كما يرى هوزليتز، وإنما يحدثان إذا ما توفرت درجة عالية من الدافعية لدى الافراد، وإذا ما حسوا ما أحسوا بالفعل حاجتهم الى الإنجاز[1].

- **ماكليلند ونظرية الانجاز**

وقد عرف ماكليلند الحاجة إلى الانجاز بأنها "الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ، وان هذا الدافع يمثل خاصية عقلية ."وفي ذلك يقول "ماكليلند" أن القضية العامة التي ينهض عليها فهمنا للتنمية الاقتصادية والتغير الثقافي هي أن المجتمع الذي يشهد درجة عالية من الانجاز يؤدي إلى ظهور طبقة نشطة من أصحاب المشروعات تسهم –بدورها– في الاسراع بالتنمية الاقتصادية...أن الدرجة العالية من الانجاز تؤدي بالناس إلى القيام بسلوك يحقق لهذه المشروعات اقصى نجاح ممكن...واذا ما تأملنا المجتمعات الإنسانية إن أراء ماكليلند الواردة في كتابه "مجتمع الانجاز The achieving society سنة 1961 اعتمدت على أن هناك حاجة لإنجاز وهذه الحاجة هي جزء ال يتجزأ من الشخصية البشرية، وكما أن هذه الحاجة غير موزعة بين الأشخاص فقط ولكنها منتشرة حتى بين الثقافات.

وقد أكد في كتابه على نقطة هامة مفادها أن "الأفكار تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ، والجوانب المادية لم ولن تلعب هذا الدور " ففي رأيه تصبح التنمية عبارة عن قضية لضمان أن الأفراد الذين يتوفرون على دفع عالي من الحاجة للإنجاز، والذي في قوته وصفته الفطرية يشبه دافع الجوع، ويساهم بفعالية كبيرة في الأدوار التي يقوم بها المقاولون (المنظمون). وعندما يمكن توفير هذا الدافع، فانه بالإمكان ضمان نمو اقتصادي، وال يقف عند هذا الحد بل يتجاوزه ليفترض في بعض الحالات وجود عالقة سببية بين التصرف الفردي كأخلاقية دينية مسيطرة والتدريب المستقل المبكر والحاجة العالية للإنجاز، وتبقى هذه كلها مقتصرة أساسا على مستوى العالقات المتبادلة ويبقى التركيز على الحاجة للتحول الفردي الخالق للمنجزين، وذلك بواسطة طرق متنوعة كاعتناق البروتستانتية والتربية وإعادة تنظيم حياة خيالية واضعاف

[1] موسى رحماني، وسيلة السبتي، **واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية**، الملتقى الدولي حول تسير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة بسكرة، 1.2 ديسمبر، ص4.

أو تقليص سلطة الاب ، وبذلك يعتقد ماكليلند بأن الأمم التي تتوفر على درجات عالية من مقياس الحاجة لإنجاز احد المطالب الأساسية لتحقيق التنمية[1].

- **الاتجاه الانتشاري:**

يؤكد أصحاب الاتجاه الانتشاري بان التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي ال يمكن تحقيقها في الدول النامية إلا إذا توفرت شروط انتقال أو انتشار عناصر مادية وثقافية من الدول الغربية المتقدمة إلى الدول النامية، والمقصود من هذا هو أن على الدول النامية أن تشهد عملية "تثقيفية" إذا رغبت في تحقيق التنمية، ويتم هذا الانتقال عبر مراحل ومستويات معينة، حيث يبدأ الانتقال من عواصم الدول الغربية إلى عواصم الدول النامية، ثم من عواصم هذه الأخيرة إلى مناطقها الداخلية الأقل تطورا، إلى أن يغمر جميع المناطق والأقاليم لدى هذه الدو ل، وهذا ما يفسره السيد الحسيني بقوله "التأثير الذي تمارسه الدول الغربية على المجتمعات غير الغربية سوف يؤدي بالأخيرة إلى أن تصبح– بشكل أو بآخر– مماثلة للأولى، وال يستند ذلك فقط إلى مجرد الافتراض أن الدول النامية – أو بعض منها– قد تتجه إلى النموذج الغربي من التنمية، بل يستند أيضا إلى القول بان الدول النامية ال يمكن إلا أن تحتذي بنموذج المجتمع الغربي، العالقة إذن سببية وذات اتجاه واحد".

والحقيقة فان مثل هذه الأفكار والتصورات ليست حديثة النشأة في الفكر الغربي بان تضرب بجذورها إلى القرن التاسع عشر حين أرى كارل ماركس بان التوسع الذي تحققه الرأسمالية الأوروبية في مختلف أرجاء العالم وما تخلفه من نظام اقتصادي عالمي واحد يحول البلدان النامية إلى بلدان رأسمالية الطابع. وحسب تصور وأفكار هذا الاتجاه فالانتشار أو الانتقال يتجلى في العناصر المادية والثقافية معبرة عن نفسها في ثالثة عناصر أساسية وهي:

–تدفق رؤوس الأموال

–نقل التكنولوجيا

[1] الأمين العوض حاج أحمد، وآخرون، المرجع السابق، ص12.

-نشر وترويج النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

ويتم الترويج والتبشير لهذه النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وانتشارها من الدولة المتقدمة إلى الدولة النامية وهذا ما عبر عنه ناش Nash بان هذا الاتجاه يؤكد فكرة انتقال المعرفة والمهارات والتنظيمات والقيم والتكنولوجيا ورأس المال كوسيلة لإحداث تنمية اقتصادية وتغير ثقافي .ويذهب ممثلو هذا الاتجاه إلى القول أنهم ال يقدمون لشعوب الدول النامية رؤوس الأموال لعالج مشكلاتهم وانما ينصحون هذه الدول بالانتظار وتقبل العناصر الثقافية الوافدة أليهم من الدول المتقدمة، إلا أن مروجي هذا الاتجاه ال يعطون أهمية لتوضيح الجوانب الاستعمارية للتوسع ال أرسمالي الغربي، بل على العكس من ذلك فهم يدركون ما للتكنولوجيا والسلع والأفكار والقيم الغربية التي تنقل إلى الدول النامية من تأثير على واقع هذه المجتمعات وما يخفي هذا الاتجاه من زيف وتضليل يتمثل في شيوع الفكرة المضللة التي مفادها أن المجتمعات النامية تمر بنفس المراحل التي مرت بها المجتمعات الصناعية الغربية المتقدمة[1].

- **الاتجاه التطوري المحدث**

ترجع أصول هذا الاتجاه إلى النظريات الكلاسيكية التي شكلت بواكير الفكر السوسيولوجي المعاصر، وحسب بالنديه فان هذا الاتجاه يأتي من كونه يطرح مشكلة التنمية انطلاقا من مفهومي التحول Transformation و السيرورة Processus .

اسهام روستو:

ومع أن روستو لم يكن يقصد تقديم نظرية عن التخلف الاقتصادي الذي تعرفه البلدان المتخلفة، إلا انه مس هذا الموضوع بطريقة غير مباشرة من خلال منظومته النظرية التي كان لها تأثيرا كبيرا على نظريات التخلف[2].

ويميز روستو بين مراحل تطور المجتمع على أساس درجة النمو الاقتصادي أي من خلال مؤشرات تكشف عن درجة تطور المجتمع وعن مرحلته في سيسلم التطور.

[1] محمد ياسر الخواجة، **علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا**، ط1 ،دار ومكتبة الإسراء، طنطة، مصر، ص 97، 2009.
[2].نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية**، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية،2007 .

وهو لم يبتعد عن أطروحة اتجاه المؤشرات سوى في قيامه بترتيب هذه المؤشرات عبر مراحل زمنية مختلفة، تصنيفه للبلدان النامية في أسفل السلم التطوري ووضع البلدان المتقدمة في أعاله. وهو بهذا جعل التخلف الذي تعاني منه هذه البلدان مجرد تأخر زمني يستوجب سياسة استدراكية تعتمد أساسا على رفع معدلات النمو الاقتصادي وهو بهذا التحليل اختزل عملية التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي. علاوة على ذلك نجده قد عبر عن رؤيته الغربية المركزية التي تجعل النموذج الغربي هو النموذج الأوحد الذي يتعين الوصول والارتقاء إليه، فضال عن انه قام بتسطيح(إشكالية التخلف بهذا التفسير "الزمني" غير التاريخي[1]. فهذا المعيار الزمني يندرج في معين الرؤية التطورية التي تتجاهل العالقات الدولية الاقتصادية والسياسية والحقوقية...(التي صنعت التخلف، ولازالت مستمرة في تكريس الأوضاع والآليات التي تعرقل مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وتمنعها من التطور نحو الركب المتقدم.

وأخيرا فان الخصائص التي أشار إليها والمتعلقة بالمجتمع "التقليدي" يستحيل أن تنطبق على أي مجتمع معاصر.

قسم روستو مراحل النمو الاقتصادي للمجتمعات إلى خمس مراحل، تفصل بين التقدم في شكله النهائي (المرحلة الخامسة) والتخلف كما يتبدى في المجتمعات التقليدية (المرحلة الأولى).

1 – مرحلة المجتمع التقليدي:

يؤرخ روستو للمجتمع التقليدي بالنسبة للبلدان المتقدمة بعصر ما قبل نيوتن، وهو العصر الذي يتسم بمحدودية الأنشطة الإنتاجية التي تستند على معارف علمية وتقنية سابقة على عصر نيوتن Prénewtoniennes وكذا على اتجاهات سابقة على هذا العصر في رؤيتها للعالم الفيزيقي.

ويذكر روستو أن طرح مفهوم المجتمع التقليدي ال يعني إلغاء إمكانية نمو الإنتاج، بفضل الإضافات والتجديدات المتعددة للإنسان على التقنية والتجارة والصناعة والزراعة.

[1] رابح كعباش، **سوسيولوجيا التنمية**، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، ص51، 2006.

2- مرحلة تهيئة شروط الانطلاق:

وهي المرحلة الخاصة بالمجتمعات الانتقالية التي تظهر فيها الشروط الأولية للانطلاق Les conditions préalable du démarrage كما حدث في أوروبا منذ القرن السابع عشر، والتي أعطت فيها استكشافات العلوم الحديثة الإعلان لوالدة وظائف إنتاجية جديدة في مجال الصناعة والزراعة، في حين كان توسع الأسواق العالمية والتنافس الدولي يحقن الاقتصاد بآليات (ديناميكيات) جديدة

3- مرحلة الانطلاق:

تعتبر هذه المرحلة حسب روستو مرحلة حاسمة، ألنها هي الفاصلة بين المجتمع المتقدم والمجتمع المتخلف، ففيها يتم القضاء على العراقيل والحواجز التي تحول دون تحقيق النمو المنتظم وفي هذه الحقبة يصبح لعوامل التقدم الاقتصادي أثرها الفعال والواسع على المجتمع ويصبح النمو الوظيفة العادية للاقتصاد.

4- مرحلة النضج:

تأتي مرحلة النضج La maturité كما يرى روستو بعد فترة طويلة من التقدم المطرد، تتخللها هزات مختلفة تتراوح بين الصعود والهبوط. تثمر في نهاية الأمر بفضل تعميم التكنولوجيا الحديثة في كل القطاعات ووصول حجم الاستثمارات إلى ما بين 10 % و 20 %من الدخل الوطني.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير:

تشهد هذه المرحلة تحول إنتاج المواد الاستهلاكية الدائمة والخدمات إلى قطاعات رئيسية في الاقتصاد، وارتفاع متوسط الدخل الفردي وازدياد الاهتمام بتوفير الاعتمادات الكبيرة من اجل الرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، كما يرى بان البلدان الأوروبية

قد ولجت هذه المرحلة بعد 1950 هذا في حين أن أمريكا قد تحقق لها ذلك فيما بين1946 و 1956.

- **اتجاه الماركسية المحدثة (التخلف و التبعية):**

إن اتجاه الماركسية المحدثة يحاول أن يطور أفكار ماركس التقليدية بما يتفق والظروف الدولية التي شهدها القرن العشرون، وعلى الرغم من أن هذا اتجاه ارجع وأضاف إلى التصورات والماركسية التقليدية، إلا انه اثر في المجتمعات النامية وعملية التنمية والتخلف عموما، وقد بدأت هذه الدراسات بكتابات بول باران baran في كتابه الاقتصاد السياسي للتنمية(6) .

واستمرت في أعمال جون أندر فرانك A.G.Frank وأحدثت إصلاحا راديكاليا للمسائل التي طرحتها دراسة التنمية وأحيت في سباق جديد التحليل الماركسي للنسق الاقتصادي الاجتماعي الشامل للرأسمالية والعالقات المركبة للاستعمار والتبعية .والماركسية المحدثة ترى أن النقطة الجوهرية تتمثل في الأساس القائم بين الإمبريالية وشعوب العالم الثالث، فيؤكد بول باران على أن الرأسمالية الاحتكارية هي التي تتحمل مسؤولية التخلف والفقر في البلدان التابعة وذلك من خلال النهب الذي مارسته في بداية تطورها أي بداية عملية التراكم لرأس المال واستمرارية هذا النهب من خلال التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل الذي فرضته على البلدان النامية مما جعلها تشكل سوقا زراعيا خاما يلبي حاجات التطور الاقتصادي للبلدان ال أرسمالية المتطورة ،لذا فإن بول بارن يرى أن العالقة بين الرأسمالية الاحتكارية والإمبريالية في البلدان المتقدمة والتأخر الاقتصادي الاجتماعي في البالد المتخلفة على أوثق ارتباط ولا يمثلان سوى جانبين مختلفين لما هو في الواقع مشكلة واحدة ، وان جذور التخلف تنشا وتنمو في ظل عالقة خاصة تولد في إطار تاريخي معين بين عملية استغلال في الداخل وعملية تبيعه في الخارج .

كذلك نجد فرانك يذهب إلى أن التخلف يمثل نتاجا للعالقات الاستغلالية التاريخية بين الدول النامية والدول المتقدمة ذا كان بالإمكان تحديد العالقة بين المركز (الدول الصناعية المتطورة) الأطراف (الدول غير الصناعية) فانه يمكن تحديد العالقة بين المركز (المدن) و الأطراف (الريف) وذلك على مستوى الدول المتخلفة ، ومعنى ذلك أن تنمية المدينة ال يؤدي إلى تنمية المناطق الأخرى المجاورة ، ولكنه يحول هذه المناطق إلى توابع داخلية تزيد من تخلفها ، أي علاقة المركز بالأطراف تتمثل في استنزاف رؤوس الأموال وتحويلها إلى الم اركز العالمية ،

وطبقا لهذا يرى فرانك أن أفقر فالح ريفي في ابعد قرية من قرى الدول المتخلفة يرتبط ارتباطا وثيقا بأكبر الرأسماليين في الدول الصناعية الأكثر تقدما.

بالإضافة إلى ذلك أكد فرانك بقوله ، أن لدي اعتقادا قويا بان الدول النامية ستتمكن حتما من تحقيق تنمية حقيقية إذا ما كفت الدول الاستعمارية المتقدمة عن ممارسة القهر الفكري الذي تمارسه على الدول المتخلفة عن طريق فرض نظرياتها وسياستها عليها ، تلك النظريات و السياسات التي أوال وقبل كل شيء تعبر عن المصالح الخاصة للدول المتقدمة وال تعدو أن تكون تعبي ار عن الإمبريالية الحديثة التي ال تهدف إلا لتحقيق شيء واحد هو أن تزداد الدول الرأسمالية المتقدمة غنى وقوة وسيطرة وان تزداد الدول المتخلفة فقرا وضعفا وخضوعا ، وهكذا يتضح أن ما ذهب إليه ف ارنك ينطوي في إطار عملية تاريخية فهو شانه شان بول باران ـ يضع التخلف في إطار عملية تاريخية عالمية ، وذلك الن نشأة التخلف الاقتصادي مرتبطة بالقوى التاريخية ، أي استخدام القوتين السياسية و الاقتصادية ، غير أن تحليل فرانك يواجه بعض القيود المفروضة عليه ، فهو يستبعد من نموذجه جزءا هاما من المجتمع الدولي هو الدول الشيوعية ، كما انه من الصعب التسليم بان نشوب ثورة اشتراكية في دول متخلفة يؤدي إلى تنمية اقتصادياته .

لذلك يرى رينييه ديمون أن السبب الرئيسي لتخلف البالد النامية يتمثل ببساطة في الفكر الخاطئة عن التنمية التي عمل النموذج الغربي على زرعها في هذه الدول والتي لم يستطيعوا أن يحرروا أنفسهم منها، بل لقد أدت المدينة والصناعة إلى احتقار القرية والزراعة اللتين يجب أن يكونا القاعدتين الأساسيتين لكل تنمية، لذلك فان ديمون يدعو إلى تحرير نماذج التنمية في العالم الثالث من النموذج الغربي بشكليه الأوربي ـ الأمريكي والسوفياتي.

لقد تناول سمير أمين في كتابه " التطور اللامتكافئ " ظاهرة الاستغلال غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة دلل على ذلك بقوله بان معظم المواد الأولية التي تتكون منها صاد ارت البلدان المتخلفة خاضعة اليوم الواقع لإشراف وتوجيه الاحتكارات إما مباشرة في مرحلة الإنتاج أو في مرحلة التجارة العالمية، وكذلك بالاحتكار التكنولوجي عن طريق السيطرة

على صناعات العالم الثالث وامتصاص الأرباح الأساسية منها، دون أن تساهم حتى في إنشائها.

نظريات التحديث:

وتنطلق نظريات التحديث من الافتراض القائم على وجود نظام اجتماعي متشابه لدى جميع الدول النامية يشتمل على أنماط اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية متماثلة، وتنحدر نظريات التحديث في علم الاجتماع الغربي – نظريات التحديث تمثل إحدى نماذج علم الاجتماع الأمريكي– من مصدرين رئيسيين يركز احدهما على البعد الثقافي السيكولوجي والآخر على البعد البنيوي للمجتمع.

وكما رأينا سابقا، يغلب على نظريات التحديث، باستثناء عدد محدود منها طابع نموذج الثنائيات الذي يفترض وجود نوعين من المجتمعات، تقليدية وحديثة تتميز بخصائص متباينة، ويجعل عملية التنمية على أنها تمثل التقدم باتجاه واحد من القطب التقليدي المتخلف إلى القطب المعاصر المتقدم، وترى بان التحديث عملية شاملة من خلالها تصل المجتمعات التقليدية إلى الحداثة والعصرنة، ولذلك يرى ولبرت مور Wilbert Moore أن مفهوم التحديث يشير إلى التحول الكلي للمجتمع التقليدي ما قبل الحديث إلى نماذج من التكنولوجيا والتنظيمات الاجتماعية التي تميز الأمم المتقدمة اقتصاديا ومزدهرة ونسبيا مستقرة سياسيا للعالم الغربي .

وينهض مثل هذا التفسير على انه يمكن معرفة سمات كل من المجتمع التقليدي والحديث ومظاهر المجتمع المختلفة بما تكون تقليدية أو عصرية بالشكل الذي يجعل انتشار المعالم الحديثة في احد مظاهر المجتمع تتم عادة على حساب تراجع المظاهر التقليدية، وقد اتسمت هذه الفكرة بالوضوح لدى كندلبرجر Kindleberger حينما يرى بأنه يمكننا عزل السمات التي هي بحاجة إلى تنمية و التي من اجلها يجب أن نخطط المشروعات .فحسب هذا الرأي فكأننا نقوم بعملية جرد لمميزات وخصائص المجتمع المتقدم والحديث وتعتبرها كنماذج مثالية ومؤشرات تصلح محاكاتها وتقليدها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقوم بحصر ومعرفة المميزات والخصائص العامة التي تتميز بها المجتمعات المتخلفة وبعد هذه العملية نعمل على

عزل وابعاد خصائص المجتمع التقليدي وتبني واكتساب خصائص المجتمع الحديث، وكانه بهذه البساطة تصبح المجتمعات التقليدية مجتمعات متقدمة وحديثة.

ولما نتعمق أكثر في دراسة هذا الاتجاه نجد سملسر Smelser يرى بان تحول المجتمعات النامية يخضع إلى عمليات تنموية تقوم على التباين البنائي والتكامل، بحيث يعتبر التحديث لديه يتضمن تحولا في بعض متغيرات الحياة، منها الدين: بالانتقال من المعتقدات الماورائية إلى العلمانية، التكنولوجيا، بحيث يتم الانتقال من التكنولوجيا البسيطة البدائية إلى تكنولوجيا أكثر تعقيدا، والأسرة: الانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وفي الزراعة: يتم التحول من الأساليب التقليدية البدائية القائمة على الاقتصاد المعيشي إلى الاقتصاد الموجه إلى التجارة، وكذلك انتقال السكان من الريف إلى المدينة، وان عملية التباين والاختلاف التي يتبناها سملسر تحدث تفككا يتجلى في فقدان المعايير، ولهذا فانه يلح على وجود عملية التكامل التي تظهر على مستوى المعايير والمحاكاة.

وبالتالي فإننا نلاحظ أن فكرة سملسر مبنية على التباين البنائي، حيث يرى أن الاقتصاد المتطور والمجتمع يتميز باكتسابه بناءا عاليا للتباين، بينما الاقتصاد والمجتمع الغير متطورين يفتقدان نسبيا إلى هذا التباين، وعليه فان التحول يرتكز على عملية التباين نفسها، ويقصد بالتباين العملية التي بواسطتها تقام الوحدات الاجتماعية المتخصصة والمستقلة وتكون قد حدثت في مجالات شتى منها الاقتصاد والعائلة والنظام السياسي والتنظيمات الدينية .

وبذلك فان نموذج سملسر ال يقوم على عزل وابعاد محددات الاقتصادية ولكنه في الحقيقة، يصف التحولات الاجتماعية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية والتي تتم بالنسبة إليه من خلال:

– تحديث التكنولوجيا التي تنتقل فيها التكتيكات التقليدية الصغيرة والبسيطة إلى تطبيق المعرفة العلمية.

– جعل الفالحة ذات طابع تجاري، وتتميز بالتحول من الفالحة ذات الطابع المعيشي إلى الم ازرع ذات الطابع التجاري والتي تؤدي إلى التخصص في المحاصيل الزراعية وتنمي وتطور العمل المأجور.

– عملية التصنيع التي تتصف بالانتقال من استعمال القوة الحيوانية والبشرية إلى القوة الآلية، وفي النهاية عملية التحضر والتي تقوم وتتألف من التحولات التي تحدث نتيجة الحركة من الم ازرع والقرى باتجاه الم اركز الحضرية الواسعة.

ويعبر ليرنر Lerner عن هذه الظاهرة بقوله:" أن الظاهرة الحضرية التي تعرف "بالانتقال من الريف إلى المدينة" تكون هي البداية حيث انه في المدن فقط تطورت وتمت مجموعة من المهارات والموارد التي تميز الاقتصاد الصناعي الحديث، في هذا الإطار الحضري تنمو الخصائص الأخرى التي تميز المرحلتين التاليتين بانخفاض مستوى الأمية، تطور مسائل الاتصال والاعلام، وتوجد عالقة قوية متبادلة بين المرحلتين، فانخفاض مستوى الأمية ينمي وسائل الاتصال والإعلام التي تعمل بدورها على نشر القدرة على القراءة والكتابة وخفض مستوى الأمية، ولكن تاريخيا يلعب انخفاض مستوى الأمية الدور الأساسي في المرحلة الثانية، فالقدرة على الكتابة والتي تكتسبها في البداية عدد قليل من الأفراد تؤهلهم الاداء الوظائف المختلفة والمطلوبة في المجتمع الذي يمر بعملية التحديث، وفي المرحلة الثانية عندما تكون تقنيات التنمية الصناعية في مرحلة متقدمة، يبدأ المجتمع في إصدار الصحف وانشاء شبكات الراديو والأفلام السينمائية بشكل موسع، وهذا بدوره يزيد من سرعة انتشار القدرة على القراءة والكتابة، ومن خلال هذا التفاعل تنمو مؤسسات المشاركة والتصويت والتي نجدها في المجتمعات الحديثة المتقدمة.

إلا أن مثل هذه العمليات كثيرا ما تحدث بصفة عفوية بوتائر مختلفة فيذكر على سبيل المثال نورمن لونج Long Norman انه في عدة أوضاع استعمارية تصبح الفالحة ذات طابع تجاري بدون أن يصاحب ذلك تصنيع، وفي أماكن أخرى من الدول النامية التصنيع لم يصاحبه التحضر بالقدر المتوقع .في الحقيقة مثل هذه الانتقادات توجه إلى أصحاب اتجاه التحديث في ربطهم بين التنمية والتصنيع والتحديث على أنها عمليات مرتبطة آليا ببعضها، حيث يعتقدون

أن عملية التحديث ما هي إلا عبارة عن حالة معينة للتنمية، وان التصنيع ما هو إلا وجه من أوجه التحديث، وكذلك يرون انه من الممكن أن تتم عملية تحديث لمجتمع ما دون إحداث عملية تصنيع واسعة النطاق، ولكن ال يمكن أن تكون عملية تصنيع دون عملية تحديث[1].

[1] محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا، ط1 ، دار ومكتبة الاسراء، طنطة، مصر،2009،ص97.

6. إشكالية العلاقة بين الرقابة الإدارية والتنمية:

تعمل الدولة الجزائرية وفي إطار تطبيق وتجسيد سياستها التنموية على تفعيل دور الرقابة الإدارية من منطلق علاقتها بالتنمية المحلية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فال بد من تعزيز دور الرقابة الإدارية على الجماعات المحلية و أخذه كمدخل لصياغة القرارات واتخاذها، وقد كان لمعظم الإدارات والهيئات الرقابية بتعريفه للرقابة بعدا تقنيا وفنيا لمفهوم التنمية وعلاقتها بالرقابة من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية والتنظيمية وتحديد مظاهر الرقابة على الأعمال و الأموال والموارد البشرية وكل السياسات والخطط في الدولة واستقرار البنية التنظيمية لكل النشاطات ، ومن خلال عالقة الرقابة الإدارية بالتنمية يمكن تحديد ماهية الرقابة الإدارية على أنها لغرض التنمية ضمن نطاق احت ارم القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن خلال هذا المبحث نحاول تحليل العالقة بين المفهومين على اعتبار أن الرقابة ظهر كضرورة لتحقيق مطلب التنمية الذي هو الشغل الشاغل لكافة الدول موازاة مع ما عرفته التنمية من تطورات في مفاهيمها.[1]

1-الرقابة و المتابعة كمقاربة للتنمية:

إن فشل النموذج التنموي الذي اعتمدته دولة ما بعد الاستعمار، وفشل مختلف وصفات الإصلاح الاقتصادي المقترحة أدى إلى التفكير في آليات ومقاربات جديدة للتنمية وهذا ما تجلى في طرح مفهوم المتابعة والرقابة والمساءلة من طرف الهيئات والمؤسسات المانحة مثل البنك الدولي ، وقد تزامن هذا مع بروز الأطروحة الأمريكية المتمثلة في المقاربة النيو ليبرالية كتصور للتنمية والذي انتشر في الغرب بعد انهيار نموذج دولة الرفاهية، وتوسع ليشمل معظم دول العالم في سنوات التسعينيات أين ثم فرضه من قبل مؤسسات بروتن وودز ووكالات التنمية الدولية الأخرى والتي فرضت تقديم المساعدات بضرورة الانتقال من المشروطية الاقتصادية إلى المشروطية السياسية والمؤسسية، لتقديم مساعدات التنمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية منذ بداية

[1] رابح كعباش، **سوسيولوجيا التنمية**، نفس مرجع، ص52-54.

التسعينيات حيث تتمحور هذه المقاربة حول مجموعة من الأفكار والآليات والعمليات على مستوى الحكم السياسي، الاقتصادي والإداري حيث أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون احترام حقوق الإنسان وتطبيق إصلاحات ديمقراطية ومحاربة الفساد الإداري مستوحاة من الديمقراطية الليبرالية وكذا اعتماد سياسات ليبرالية في الميدان الاقتصادي والإداري من خلال خوصصة المؤسسات العامة ،وادخال آليات القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، وتحرير التجارة الخارجية أي :

- الدعوة إلى تراجع الدولة عن أدوارها التقليدية لصالح القطاع الخاص والقطاع الرسمي .

- الدعوة إلى اعتماد تصور جديد للدولة يعرف بدولة الحد الأدنى (Minimal Etat) ،كمدخل للتسيير الاقتصادي الجيد والعقلاني يستمد مرجعيته من فلسفة نيو ليبرالية يتم تقديمها على أنها الحل النهائي والبديل الوحيد لتحقيق التنمية.

من خلال هذا التقديم فان النيو ليبرالية أفرزت نتائج عكسية أضرت بالدولة بفعل تطبيق سياسة الخوصصة و ادخال آليات السوق في التسيير العمومي، ، أدت الى إضعاف السلطات العمومية وفقدان شرعيتها من جهة، وخوصصة الدولة ونمط الحكم فيها من جهة أخرى، ولا نغفل إسهام البنك الدولي والمؤسسات الدولية المانحة في تعميق ت ارجع شرعية الدولة زيادة على كون ضعف الدولة عملية داخلية بالأساس.[1]

2-طبيعة العلاقة بين الرقابة و التنمية:

إن الحديث عن العالقة التي تربط بين المفهومين يعود إلى عهد قريب حيث ظهر مفهوم الترشيد والعقلنة والمتابعة و ترافق مع تطور مفاهيم التنمية وربما قبيل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، حيث كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي، واستبدل التركيز من النمو الاقتصادي إلى التركيز على مفهوم التنمية البشرية والى التنمية البشرية المستدامة فيما بعد، الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولا إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي البيئي،

[1] مراد علة، محمد مصطفى سالت، **الحوكمة والتنمية البشرية موائمة وتواصل**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية اشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

بالاستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم من والتربية الثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها..، مع توخي قدرا من العدالة والمساءلة والمراقبة والتمثيل، واقترن هذا التطوير في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم المتابعة و المساءلة في أدبيات منظمة الأمم المتحدة، ومؤخ ار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان، و بهذا المعنى فان تحسن الدخل القومي ال يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين ، ألن الرقابة والمساءلة هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة، ومع ذلك فقد ظلت الجزائر تعاني من ضعف المشاركة ومركزية الدولة الشديدة الصارمة، وعدم إعطاء دور كاف لهيأت الحكم المحلي فضال عن إبعاد مؤسسات المجتمع المدني من المساهمة وعدم توفر بيئة صالحة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية لذلك، سواء على صعيد التشريعات أو بسبب ضيق مساحة الحريات الخاصة والعامة وبشكل خاص الحريات الأساسية .لقد ركزت تقارير التنمية البشرية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدارها منذ العام 1990 على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الإنسان في العملية التنموية ودرجت هذه التقارير على تصنيف الدول بناء على مفهوم ومعايير التنمية البشرية المستدامة ومن هذه المؤشرات توقع الحياة عند الوالدة، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي، ومستوى الخدمات الصحية، ومستوى التحصيل العلمي، أي أن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس غاية بحد ذاته، وان واجب ومسؤوليات الحكم الصالح أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وهذه المؤشرات تتعدى المؤشرات المادي التي تقيس الثروة الآلية إلى الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري[1].

[1] مكتب العمل العربي، **الموارد البشرية ودورها في الحياة االقتصادية**، مجلة العمل العربي، العدد 98 ،القاهرة، 1997، ص117.

3-مرتكزات علاقة "الرقابة إدارية مستمرة والتنمية محلية حقيقية ":

الرقابة الإدارية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية وهي ضرورية التمامها وخصوصا التنمية المحلية، ويمكن أن نحدد عناصر الرقابة الإدارية وعلاقته بالتنمية من خلال الاهتمام بالمرتكزات التالية والعمل على تطويرها وهي كالتالي :

- النهوض بالعامل البشري:

إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر ألا وهو تنمية المورد البشري. فلم يعد يقتصر ما سبق على التعليم والتدريب بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل تطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم ومشاركة المجموع في اتخاذ القرارات والعالقات الاجتماعية وطرق وأساليب العمل ومن ثم تعبئة الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها. فمجال الاهتمام ينصب إذن على جانب الإنفاق الاستثماري في مجال الموارد البشرية، فيكاد يجمع الباحثين في هذا المجال على أن أهم مجالات الاستثمار في هذا المورد تكمن في التعليم والتكوين والتدريب باعتبار هذه العناصر مجتمعة تحقق فوائد ونتائج على المديين المتوسط والبعيد للفرد والمؤسسة ، وبذلك لزم الاهتمام بهذا المورد أكثر وأكثر للحاق بالدول المتطورة ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية[1].

- تقريب المواطن من الإدارة:

ويتأتى هذا باعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحت ارم كافة الحقوق والحريات السياسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد، والذي دعامته الاتصال وقرب المواطن من الإدارة، فللقضاء على المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن كانعدام المرافق العمومية وعدم نجا عتها يكمن في إيضاح عالقات التعاون والاتصال بين

[1] مكتب العمل العربي، نفس مرجع، ص118.

المواطن والإدارة، ومنه ال يمكن تصور إدارة بدون عالقات اتصال وقرب مهما كان مستوى تلك الإدارة، لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له، ولما كان ذلك المبتغى فإنه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا ووطنيا وذلك بإدلاء رأيه بواسطة المجالس الشعبية المحلية والوطنية التي انتخب فيها، فلذلك ينبغي فتح فضاءات للتفكير والتصور والتقييم والمراقبة لكل ما يتعلق بالعلاقات الداخلية بين المواطنين وذلك قصد تكريس مبدأ الشفافية في التعاملات وهذا لتجاوز الأساليب الكلاسيكية في التسيير وتقديم خدمات ترضي قاصدي تلك المكاتب قصد تطوير إدارة رشيدة يكون المواطن المساهم الحقيقي فيها، كما يمكن تقريب الإدارة من المواطن كذلك من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المر دودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة والاحترافية من جهة، وبناء قواعد واضحة لإشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات وصياغتها من جهة أخرى .[1]

– ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية:

حيث يجب أن تكون ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة ألي حكومة، وهذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة، وال يكن بلوغ ذلك إلا من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين مع تفعيل احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون، و كذا احت ارم المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص .

– توفر مجتمع مدني فعال:

[1] مكتب العمل العربي، **الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية**، مجلة العمل العربي، .العدد 98 ، القاهرة، ص.19

إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبالد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية و إضفاء الرقابة و المشاركة في تنفيذ المشاريع

– وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية:

فالسلطات المنتخبة التي تتولى تنظيم وتسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة تؤدي إلى تفعيل العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطلب النزاهة في التسيير وحياد الإدارة وغرس روح المبادرة والشعور بالمسؤولية و التزام المسؤول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه، و كذا التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة– .

– تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل:

وهذا بإلزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية، وقصد التخفيف منها لزم تحسين أجور الموظفين العموميون وقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية، وهذا من خلال إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.[1]

[1] يوسف بن ناصر، **معطيات جديدة في التنمية المحلية-حماية البيئة**، المجلة الجزائرية .للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 03 ، الج ا زئر، 1995.

4- تفعيل الأجهزة الرقابية على الجماعات المحلية

أولا: رقابة السلطة الوصية:

يمارس هذا النوع من الرقابة من طرف أعوان موظفين مختصين في إطار الوصاية الإدارية، و ينتمي هؤلاء الموظفين إلى السلطات المحددة التي يقرها القانون، و التي تعتبر سلطة عليا على الهيئات اللامركزية و أعمالهم قصد حماية المصلحة العامة ضمان السير الحسن لتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية[1].

توضع الجماعات المحلية في الجزائر تحت وصاية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، و تتجسد رقابة الوزارة الوصية على الجماعات المحلية فيما يلي:

رفع محاضر الجلسات و المداولات إلى الوزارة من أجل الاطلاع عليها و التأكد من عدم مخالفتها للقوانين.

حق إلغاء أعمال الهيئات المحلية في حالة عدم شرعية هذه الأعمال .

المصادقة على ميزانية الولاية و البلدية و التي يشترط فيها التوازن المالي، و إذا ما ظهر عجز في الميزانية و لم تستطع الجماعات المحلية تدار كه تولى وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية اتخاذ التدابير اللازمة من أجل امتصاص العجز.

عدم قدرة الوالي و رئيس المجلس الشعبي على إجراء تحويلات للاعتمادات المقيدة بتخصيصات إلا بموافقة الوزارة الوصية.

ثانيا: الرقابة الخارجية على ميزانية الجماعات المحلية.

تنفذ ميزانية الجماعات المحلية بتدخل ثالث أعوان مستقلين عن بعضهم البعض،

فإذا كان صرف النفقات و تحصيل الإيرادات من صلاحيات الآمرين بالصرف فإن مهمة

[1] احمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والد ا رسات العلمية، عدد 04 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، أكتوبر، 20

الرقابة من صالحيات المحاسبين العموميين و المراقبين الماليين و ذلك بهدف منع صرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقا لقواعد المالية العمومية المعمول بها سواء تعلقت بقواعد الميزانية أو بالقواعد المقررة في اللوائح الإدارية المختلفة.[1]

[1] خالد العمري، **دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي**، العدد 15 ، مجلة بلدي، .المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، ص19

خلاصة الفصل :

تم التطرق في هذا الفصل إلى التنمية المحلية من خلال مفهوم المجتمع المحلي وخصائصه المتمثلة في التكامل والتوازن والاستمرارية والعلمية بالإضافة إلى ركائزها وأبعادها المتمثلة في المشاركة الشعبية والبعد الاقتصادي والاجتماعي والإداري والبشري والسياسي، كما تناولنا كذلك تنظيم وتسيير عملية التنمية المحلية المتمثلة في الجماعات المحلية (البلدية) وكذلك إلى أهم النظريات المفسرة لها من نظرية التحديث و الاتجاه الانتشاري والماركسي . فالتنمية المحلية تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية، فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلو غ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى .إن الهدف الرئيسي الذي تسعى وراءه التنمية المحلية هو تحسين حياة أفراد المجتمع حتى يمكن العيش داخل محيط صحي وجميل، وكذا إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

الفصل الرابع: الاطار الميداني

اولا: منهجية الدراسة

1. المنهج المتبع
2. مجال الدراسة
3. عينة الدراسة وخصائصها

ثانيا: عرض وتحليل ومناقشة النتائج

1. عرض البيانات الشخصية
2. عرض وتحليل نتائج الفروض
3. استنتاجات الدراسة
4. تحليل ومناقشة النتائج

تمهيد:

بعد تعرضنا في الفصول السابقة لمختلف الجوانب النظرية لموضوع الدراسة من مفاهيم وتعاريف لموضوعنا ننتقل الى الجانب الميداني لنعرض فيه مجموعة من الخطوات الهامة للجانب التطبيقي من حيث الاجراءات الميدانية من منهج وحدود زمانية وادوات لجمع البيانات و المجال المكاني.

أولا : منهجية الدراسة

1. المنهج المتبع:

يعرف المنهج بأنه عبارة عن مجموعة من العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه، وبالتالي فالمنهج ضروري للبحث، إذ هو الذي ينير الطريق، ويساعد الباحث في ضبط أبعاد، مساعي، أسئلة وفرضيات البحث. ونظرا لتعدد وتنوع وتشعب مواضيع علم الاجتماع، فإن له مناهج كثيرة، وكل منهج يلائم طبيعة موضوع ما.

و لطبيعة موضوعنا، ومن أجل تشخيص الظاهرة وكشف جوانبها، بمعنى معرفة تأثير الرقابة الإدارية على التنمية المحلية ببلدية الأغواط ، اعتمدنا على المنهج الوصفي والذي نراه مناسبا لهذا النوع من الدراسة.

فالمنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث استخداما، وخاصة في مجال البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية والرياضية، ويهتم المنهج الوصفي بجمع أوصاف دقيقة وعلمية للظاهرة المدروسة، ووصف الوضع الراهن وتفسيره، كما يهدف أيضا إلى دراسة العلاقة القائمة بين الظواهر المختلفة، ولا يقتصر المنهج الوصفي على جمع البيانات وتبويبها، وانما يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك لأنه يتضمن قدرا من التفسير لهذه البيانات، بذلك يجب على الباحث تصنيف البيانات والحقائق وتحليلها تحليلا دقيقا وكافيا، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة.

2. مجال الدراسة:

لكل دراسة إطار مكاني وزماني، ويتمثل مكان وزمن إجراء دراستنا فيما يلي:

1.2 مكان إجراء الدراسة:

يتطلب البحث عملا ميدانيا بهدف اختبار الفرضيات المصاغة، وعليه فقد أجرت دراستنا ببلدية الأغواط.

2.2 زمن إجراء الدراسة:

قمنا بتوزيع أداة بحثنا المتمثلة في إستمارة مقابلة أفراد عينة الدراسة في الفترة الممتدة من بداية 2021/05/06 إلى غاية 2021/05/14.

3. عينة الدراسة وخصائصها:

عينة الدراسة هي مجموعة من الأفراد مختارة من مجتمع البحث على أسس علمية ولها أشكال مختلفة بناء على نوعية وظروف البحث، وتستخدم لتسهيل البحث العلمي.

– كانت عيّنة الدراسة "عينة قصدية" وحجمها (15) موظفا.

1.3 اختيارا العينة

الطريقة القصدية : حيث ينتقي الباحث افراد عينته بما يخدم اهداف دراسته وبناء على معرفته دون قيود او شروط .

2.3 خصائص عيّنة البحث: تمّ اختيار عيّنة الّدراسة في البحث الحالي بحيث تحقّق الشروط التّالية:

– أن يكون موظف بالبلدية.

– أن يكون موظف إداري.

ثانيا : عرض و تحليل مناقشة النتائج

1. عرض البيانات الشخصية لعينة الدراسة

سنحاول تحليل معطيات البيانات العامة للعينة المدروسة ،وذلك من خلال عرض النسب المئوية والتكرارات لتوزيع مفردات العينة ،وهذا وفقا للمتغيرات الموضوعة في هذه الدراسة والمتمثلة في ،السن، الخبرة و الحالة العائلية.

1.1 الجنس :

جدول رقم(01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	8	53,3%
أنثى	7	46,7%
المجموع	15	100%

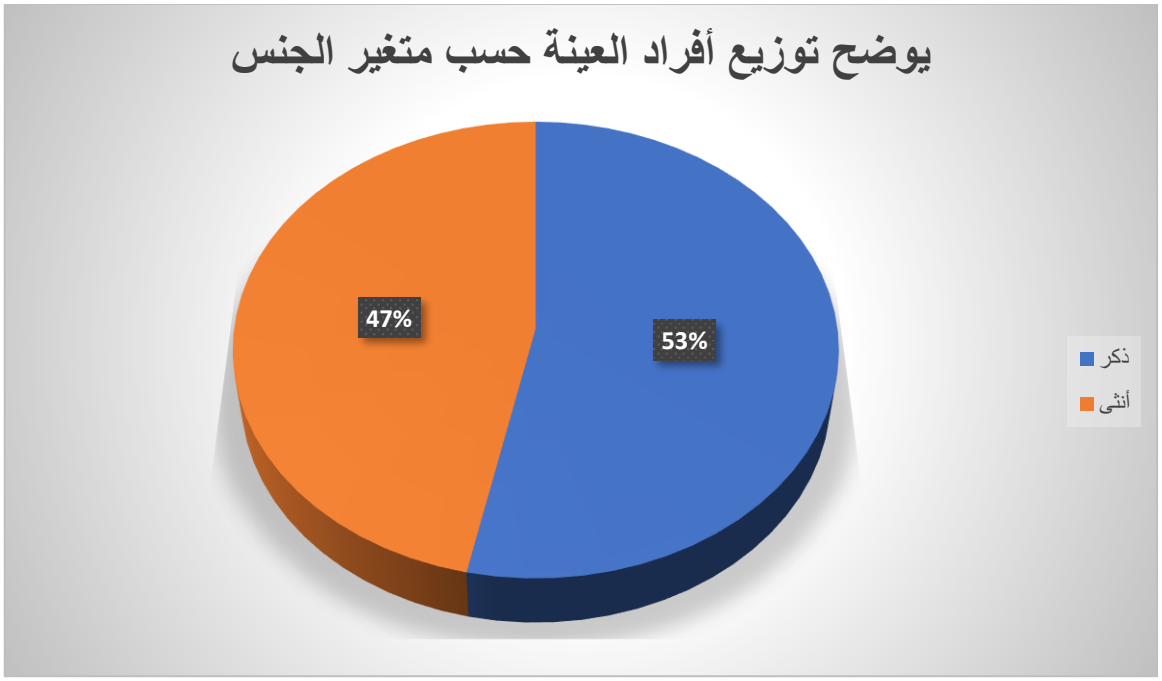

يمثل الجدول السابق توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس حيث مثلت نسبة 53,3% فئة الذكور و نسبة 46,7% فئة الإناث و هي نسب متقاربة نسبيا أي أن عينة الدراسة متوازنة من حيث متغير السن

2.1 السن :

جدول رقم (02) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	4	%26,7
من 30 إلى 4سنة	6	40%
أكثر من 40 سنة	5	33.3%
المجموع	15	100%

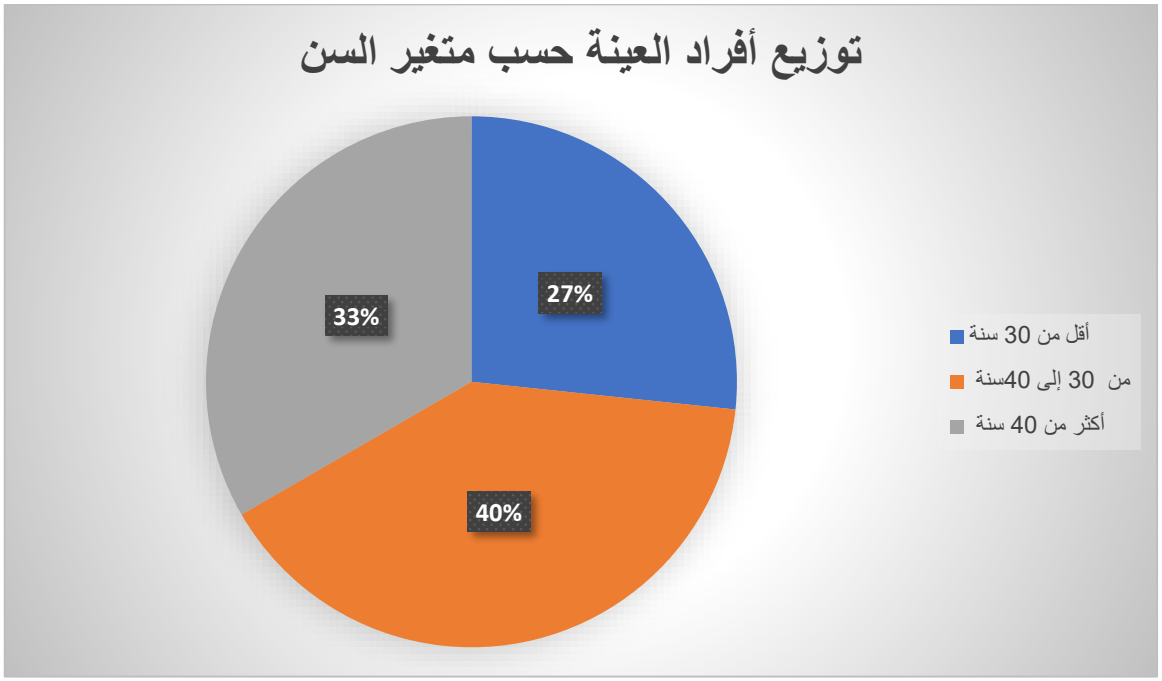

يمثل الجدول السابق توزيع أفراد العينة حسب متغير السن حيث مثلت نسبة 26,7% فئة "أقل من 30 سنة" و نسبة 40% فئة " من 30 إلى 40سنة" و نسبة 33.3% فئة " أكثر من 40 سنة " و منه تعتبر أكبر فئة فئة " من 30 إلى 40سنة" و منه نستنتج أن أغلب افراد العينة يزيد سنهم عن 30 سنة.

3.1 الأقدمية في العمل:

جدول رقم (03) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الأقدمية في العمل

الأقدمية	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	3	20,0
من 5 إلى 10 سوات	5	33,3
أكثر من 10 سنوات	7	46,7
المجموع	15	100%

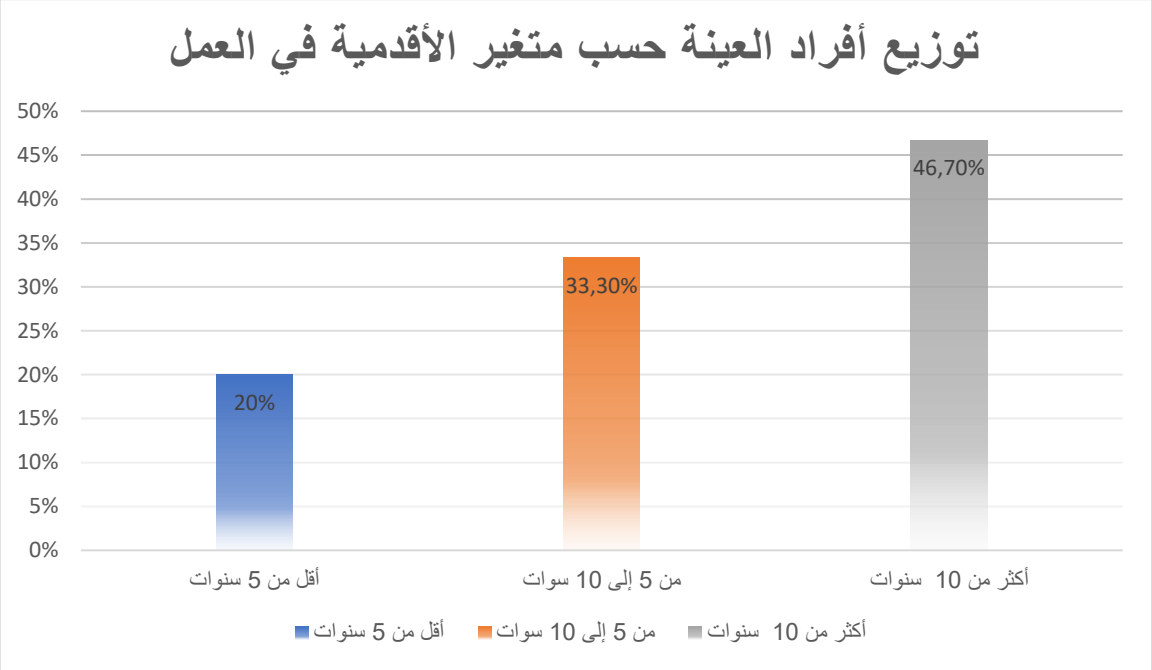

يمثل الجدول السابق توزيع أفراد العينة حسب متغير الأقدمية حيث مثلت نسبة 20,0% فئة "أقل من 05 سنوات" و نسبة 33,3% فئة " من 5 إلى 10 سوات " و نسبة 46,7% فئة " أكثر من من 10 سنوات " و منه تعتبر أكبر فئة هي فئة " أكثر من من 10 سنوات " أي أن أغلب العمال لديهم أقدمية أكثر من 10 سنوات.

4.1 المستوى الدراسي :

جدول رقم (04) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية%
متوسط	1	06
ثانوي	7	46
جامعي	7	46
المجموع	15	100

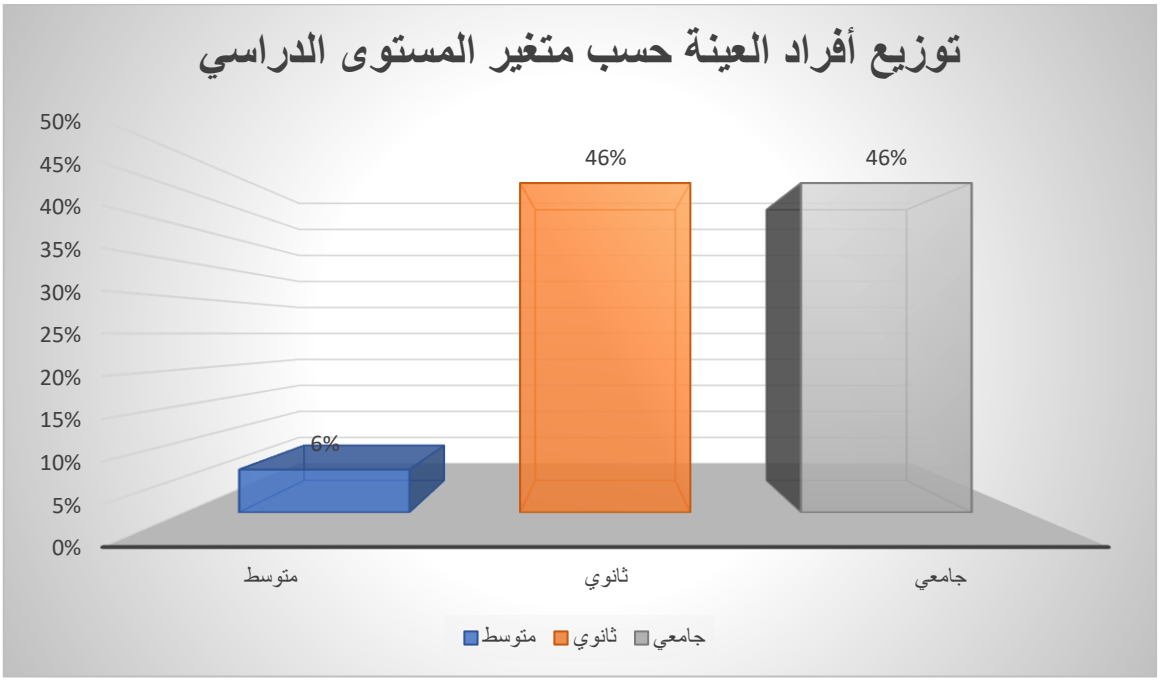

يمثل الجدول السابق توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي حيث مثلت نسبة 06% فئة " متوسط " كما قدرت نسب فئتي " ثانوي " و "جامعي " بـــ 46% و منه نستنتج أن مستوى أغلب أفراد العينة ثانوي و جامعي

5.1 رتبة العمل :

جدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير رتبة العمل

رتبة العمل	التكرار	النسبة المئوية%
اطار	6	40,0
عون تحكم	4	27
عامل بسيط	5	33
المجموع	15	100

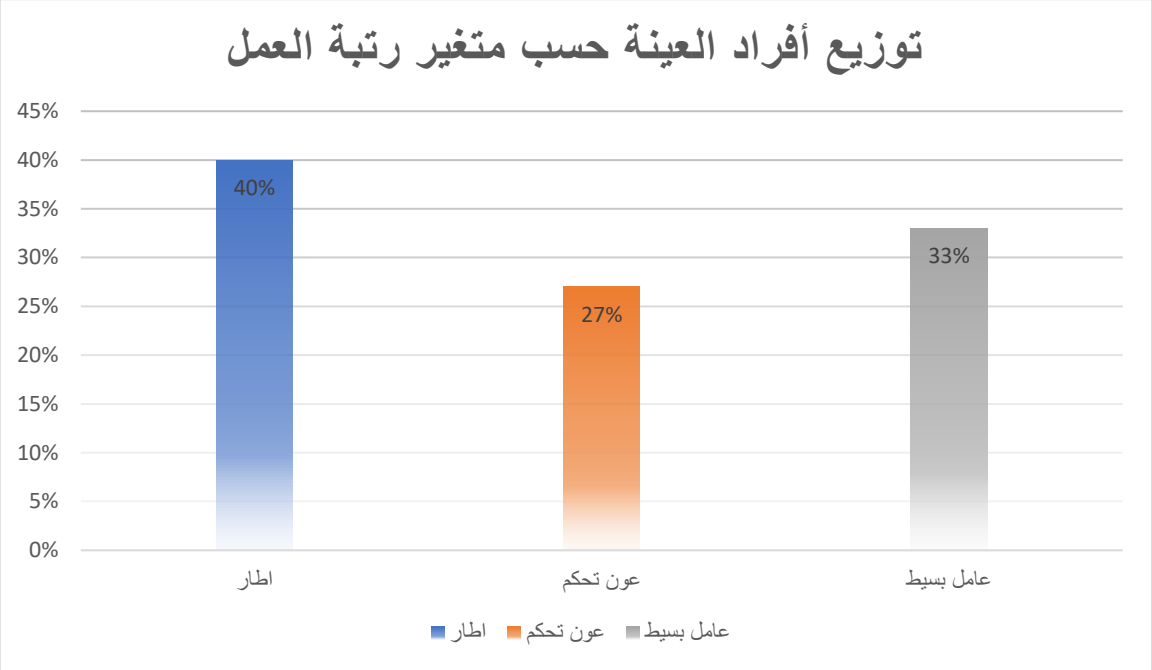

يمثل الجدول السابق توزيع أفراد العينة حسب متغير رتبة العمل حيث مثلت نسبة 40,0% فئة " اطار " و نسبة 27% فئة " عون تحكم " و نسبة 33% فئة " عامل بسيط " و منه تعتبر أكبر فئة هي فئة " اطار " أي أن أغلب أفراد العينة إطارات .

2. عرض و تحليل نتائج الفروض

1.2 عرض نتائج الفرضية الجزئية الأولى و مناقشتها:

تنص الفرضية الأولى على ما يلي: لأساليب و وسائل الرقابة الادارية دور ايجابي في تطوير التنمية المحلية.

المحور الأول : أساليب الرقابة الإدارية		غير موافق	محايد	موافق	المجموع
الزيارات المفاجئة لموقع العمل تعمل على تحسين التنمية المحلية	التكرار	0	1	14	15
	النسبة المئوية%	0,0	6,7	93,3	100,0
مراجعة السجلات توفر المعلومات اللازمة لتتبع سيرورة عملية التنمية المحلية	التكرار	1	0	14	15
	النسبة المئوية%	6,7	0,0	93,3	100,0
الرد على ظلم و شكاوي المواطنين المقدمة من اهم الأساليب التي تساهم في تطوير التنمية المحلية	التكرار	0	0	15	15
	النسبة المئوية%	0,0	0,0	100,0	100,0
متابعة تنفيذ البرامج التنموية كفيل بتحسين التنمية المحلية	التكرار	0	0	15	15
	النسبة المئوية%	0,0	0,0	100,0	100,0
ارسال لجان التحقيق امر مهم للفصل في القضايا التي تعترض التنمية المحلية	التكرار	1	1	13	15
	النسبة المئوية%	6,7	6,7	86,7	100,0
مراقبة سلامة الأجهزة و المعدات و صيانتها يساهم في دفع عجلة التنمية المحلية	التكرار	0	0	15	15
	النسبة المئوية%	0,0	0,0	100,0	100,0
الرقابة على تنفيذ بنود الميزانية بدقة يضمن منع التلاعب بالأموال و اتلافها	التكرار	0	2	13	15
	النسبة المئوية%	0,0	13,3	86,7	100,0

الجدول رقم (06) يمثل إجابة أفراد العينة على محور الأول للإستبان الخاص بأساليب الرقابة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة فيما يخص إيجابية أساليب ووسائل الرقابة الإدارية في تطوير التنمية المحلية و ذلك حسب ما تمثله النسب بالجدول السابق التي تتراوح بين 86,7% و 100% و هي نسب جد عالية مقارنة بباقي النسب أي أن إتجاه إجابة أفراد العينة إتجاه موجب و منه نستنتج أن الفرضية الأولى محققة.

2.2 عرض نتائج الفرضية الجزئية الثانية و مناقشتها:

تنص الفرضية الثانية على ما يلي: النظام الرقابي المتبع يساهم في تطوير التنمية المحلية.

المحور الثاني : النظام الرقابي المتبع		غير موافق	محايد	موافق	المجموع
الاستعانة بالخبراء و المختصين في اعداد النظام الرقابي يساهم في عملية التنمية المحلية	التكرار	0	1	14	15
	النسبة المئوية%	0,0	6,7	93,3	100,0
التوثيق يعتبر اهم الوسائل للحفاظ على التنمية المحلية	التكرار	1	1	13	15
	النسبة المئوية%	6,7	6,7	86,7	100,0
مناسبة النظام الرقابي مع جميع المهن و الوظائف يساعد في دفع التنمية المحلية للتقدم	التكرار	0	0	15	15
	النسبة المئوية%	0,0	0,0	100,0	100,0
النظام الرقابي يؤدي الى محاربة الاسراف في استخدام الموارد المالية و ترشيدها	التكرار	0	1	14	15
	النسبة المئوية%	0,0	6,7	93,3	100,0
مرونة النظام الرقابي تحفظ فعاليته في مواجهة الخطط و الظروف غير متوقعة التي تسبب في فشل التنمية المحلية	التكرار	4	1	10	15
	النسبة المئوية%	26,7	6,7	66,7	100,0
ضعف الرقابة الذاتية عند أداء العمال يعيق التنمية المحلية	التكرار	1	3	11	15
	النسبة المئوية%	6,7	20,0	73,3	100,0

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن أغلب أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة فيما يخص مساهمة النظام الرقابي في تطوير التنمية المحلية ذلك حسب ما تمثله النسب بالجدول السابق التي تراوحت ما بين 66,7% و 100% و هي نسب جد عالية مقارنة بباقي النسب أي أن إتجاه إجابة أفراد العينة إتجاه موجب و منه نستنتج أن الفرضية الثانية محققة.

3.2 عرض نتائج الفرضية الجزئية الثالثة و مناقشتها:

تنص الفرضية الثالثة على ما يلي:

العراقيل والعقبات التي تواجه الرقابة الإدارية تضعف عملية التنمية المحلية.

المحور الثالث : العراقيل والعقبات		غير موافق	محايد	موافق	المجموع
الضغوط الاجتماعية التي تمارس على أجهزة الرقابة تحول دون سير عملية التنمية المحلية	التكرار	3	3	9	15
	النسبة المئوية%	20,0	20,0	60,0	100,0
عدم اهتمام المسؤولين بوظيفة الرقابة تؤثر سلبا على التنمية المحلية	التكرار	0	1	14	15
	النسبة المئوية%	0,0	6,7	93,3	100,0
المحاباة والعلاقات الشخصية تعرقل التنمية المحلية	التكرار	0	0	15	15
	النسبة المئوية%	0,0	0,0	100,0	100,0
عدم الاهتمام بالتقارير الرقابية ومتابعة ما يورد فيها يغيب الصورة الواضحة لدفع عجلة التنمية المحلية	التكرار	0	0	15	15
	النسبة المئوية%	0,0	0,0	100,0	100,0
عدم ممارسة الرقابة في وقتها المناسب يبطئ تطور التنمية المحلية	التكرار	0	1	14	15
	النسبة المئوية%	0,0	6,7	93,3	100,0
عدم وجود دورات تدريبية حول الرقابة الإدارية يفشل عملية تنمية المحلية	التكرار	1	0	14	15
	النسبة المئوية%	6,7	0,0	93,3	100,0

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن أغلب أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة فيما يخص تأثير العراقيل و العقبات على عملية التنمية المحلية و ذلك حسب ما تمثله النسب بالجدول السابق

التي تراوحت ما بين 60% و 100% و هي نسب جد عالية مقارنة بباقي النسب أي أن إتجاه إجابة أفراد العينة اتجاه موافق و منه نستنتج ان الفرضية الثالثة محققة.

4.2 عرض نتائج السؤال رقم (20)

بالنسبة لنوع الرقابة المناسب الذي يراه أفراد العينة مناسبا لتحقيق التنمية المحلية فقد توزعت الإجابات كما هو مبين في الجدول رقم (09)

نوع الرقابة	التكرار	النسبة
الرقابة القبلية	05	33,33%
الرقابة اثناء التنفيذ	05	33,33%
الرقابة البعدية	05	33,33%

الجدول السابق يبين توزيع إجابات عينة الدراسة عن السؤال الخاص بنوع الرقابة المناسب لتحقيق التنمية المحلية.

نلاحظ من خلال الجدول أن إجابات أفراد العينة قد توزعت بنسب متساوية مما يدل أن جميع أنواع الرقابة مطلوبة كما أن هذه النتائج تتناسب مع نتائج السؤال في المحور الثاني الخاص بنتائج ضعف الرقابة الذاتية عند أداء العمال

عرض نتائج السؤال رقم (21)

ما هو تقييمك للرقابة الإدارية الخاصة بالتنمية المحلية

الجدول رقم (10) يبين توزيع إجابات عينة الدراسة عن السؤال الخاص بتقييم أفراد العينة للرقابة الإدارية الخاصة بالتنمية المحلية

نوع الرقابة	التكرار	النسبة
جيد	9	60,0
متوسط	5	33,3
ضعيف	1	6,7

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة قد أبدو رضاهم فيما يخص مستوى الرقابة الإدارية الخاصة بالتنمية المحلية و ذلك حسب ما تمثله النسب 60% و 33 ,3% من الجدول السابق و ذلك ما يؤكد نتائج الفرضية الثانية المتعلق بنجاعة و فعالية النظام الرقابي المتبع في المساهمة في تطوير التنمية المحلية مما خلق نوع من الرضى إتجاه الرقابة الإدارية الخاصة بالتنمية المحلية

3. استنتاجات الدراسة:

النتيجة العامة التي استوحيناها وخلصنا إليها من خلال دراستنا الميدانية، بعد توزيع استمارة البحث على عينة الدراسة، ثم الحصول على بيانات ومعالجتها وعرضها وتحليلها ومناقشتها وفق الطرق الإحصائية الملائمة توصلنا إلى :

أولا : الفرضيات الجزئية

- تحقق الفرضية الجزئية الأولى : "لأساليب ووسائل الرقابة الادارية دور ايجابي في تطوير التنمية المحلية."
- تحقق الفرضية الجزئية الثانية : " النظام الرقابي المتبع يساهم في تطوير التنمية المحلية."
- تحقق الفرضية الجزئية الثالثة : " العراقيل والعقبات التي تواجه الرقابة الإدارية تضعف عملية التنمية المحلية."

ثانيا : الفرضية الرئيسية

تحقق الفرضية الرئيسية : للرقابة الادارية دور إيجابي في تحقيق تطوير التنمية المحلية ببلدية الاغواط.

4. تحليل و مناقشة النتائج :

وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة ونتائجها الميدانية أن:

- يرى أفراد العينة أن لأساليب ووسائل الرقابة الادارية دور ايجابي في تطوير التنمية المحلية و ذلك من خلال تفعيل أساليب رقابية مثل الزيارات المفاجئة و مراجعة السجلات و الرد على ظلم و شكاوى المواطنين , متابعة تنفيذ البرامج التنموية , ارسال لجان تحقيق و الرقابة على تنفيذ بنود الميزانية بدقة مما يضمن التقليص أو الحد من التلاعب بالأموال و إهدارها .
- يرى أفراد العينة أن النظام الرقابي المتبع يساهم في تطوير التنمية المحلية من خلال الاستعانة بالخبراء و المختصين , التوثيق , مناسبة نظام رقابي لجميع المهن و الوظائف , إستحداث نظام مرن لحفظ الفعاليته
- يرى أفراد العينة أن العراقيل والعقبات التي تواجه الرقابة الإدارية تضعف عملية التنمية المحلية من خلال تجنب الضغوط الاجتماعية, إهتمام المسؤولين بالرقابة, تجنب المحاباة والعلاقات الشخصية, المتابعة بصفة دورية و الإهتمام بالتقارير الرقابية إضافة إلى ممارستها في وقتها المحدد و المناسب ، إضافة إلى إستحداث دورات تدريبية بصفة دورية و منظمة لضمان جودة في الرقابة بالنسبة للموظفين
- جميع أنواع الرقابة مطلوبة لتحقيق التنمية المحلية

من خلال ما سبق نستنتج أن الرقابة الإدارية تساهم في تحقيق و تطوير التنمية المحلية و ذلك حسب شروط و معايير خاصة.

خاتمة

يعدّ موضوع الرقابة الإدارية و دورها في تحقيق و تطوير التنمية المحلية من مواضيع السّاعة، وذلك للأهمية البالغة التي يحظى بها في الوقت الرّاهن؛ حيث تزايد اهتمام الباحثين بدراسة الحالة الإجتماعية من ناحيتها الايجابية. وهذا ما يتجلّى في مختلف الأبحاث والدراسات التي يسعى العلماء والباحثون من خلالها إلى فهم المجتمع ، وكذا طرق دفع و تحسين جودة التنمية المحلية.

إن تفعيل الرقابة على المستوى المحلي هو أساس التنمية الشاملة إذ تسعى التنمية المحلية إلى توسيع الخيارات المتاحة لجميع الأفراد في المجتمع على المستوى المحلي من خلال مشاركة الأفراد في صنع القرارات المحلية كطرف فاعل من شأنه النهوض بالتنمية، ومن بين الآليات التي تحقق الهدف المنشود نجد الرقابة كأحد أهم شروط تحقيق التنمية المحلية والذي يدور مفهومه حول حسن استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال قصد التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة لأفراد المجتمع.

ما يستفاد من هذه الدراسة أن التنمية المحلية الجيدة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الرقابة إدارية صارمة و فاعلة و قادرة على متابعة و مسايرة الخطط الموضوعة, وهكذا يمكن استخلاص العديد من العانصر نعرضها فيما يلي:

– ضرورة تمكين الجماعات المحلية التحرر من المحابات و الضغوط الداخلية والخارجية.

– مجاولة تحقيق تنمية محلية شاملة لا تأتي بمجرد اصدار قوانين او مراسيم خاصة بذلك, وانما لابد من الانسجام و مواكبة ظروف و مقتضيات التطور, فنجاح العمل التنموي يرجع أساسا الى الاعتماد على الموارد المحلية واثمنها هو العنصر البشري.

– لايمكن للتنمية ان تنجح من دون ان تكون هناك بيئة مساعدة ومستوى من القدرات الثقافية تساعد في عملية المشاركة.

– ان اعتماد الرقابة الإدارية كمدخل تنموي من شأنه ان يقوي في مساهمتها لتصبح وسيلة لتحقيق التنمية.

– العمل على تحويل الرقابة من مجرد شعارات مرافقة للتنمية الى أداة لمساعدة صنع القرار.

قائمة المصادر

و المراجع

I. قائمة المصادر

1 **القرآن الكريم:** سورة النمل، الآية18-19، ص346.

II. قائمة المراجع بالعربية

1. أحمد بن صالح بن هليل الحربي، **الرقابة الإدارية وعلاقتها بكفاءة الأداء**، رسالة ماجستير علوم إدارية، أكاديمية نايف .للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.
2. أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986 .
3. احمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والد ا رسات العلمية، عدد 04 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، أكتوبر2015.
4. أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005.
5. الحربي أحمد بن صالح، **الرقابة الإدارية وعلاقتها بكفاءة الأداء**، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003 .
6. حسن عبد الفتاح , **مبادئ الادارة العامة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992
7. حسين حريم ، **مبادئ الإدارة الحديثة** ، ط2 ، مصر دار حامد للنشر و التوزيع ، 2009 .
8. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا إداريا بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، اإلسكندرية، 2009.
9. خالد العمري، **دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي**، العدد 15 ، مجلة بلدي، .المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان،.
10. دسوقي عبده إبراهيم، **التلفزيون والتنمية**، ط1 دار الوفاء، الإسكندرية،.
11. رابح كعباش، **سوسيولوجيا التنمية**، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
12. رشا غول ، **التقييم الذاتي للرقابة** ، ط1 ، مصر ، القاهرة ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2013 .
13. رشيد سالمي، **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006 ،ص 88.

14. زاهر عبد الحليم عاطف، **الرقابة على الأعمال الإدارية**، دار الراية ، ط1 ،عمان ، 2009.

15. زكريا الدوري ، **مبادئ و مداخل الإدارة ووظائفها** ، ط1 ، الأردن ، عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،2010 .

16. السعيد بلوم، **أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة .منتوري – قسنطينة، الجزائر2015.

17. صلاح عبد الباقي ، **إدارة الموارد البشرية من ناحية العلمية و العملية** ، ط1 ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1999.

18. العامري صالح مهدي محسن، الغالبي طاهر محسن منصور، **الادارة و الاعمال**، ب ط، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

19. عبد الله عبد الرحمان النميان، **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية** ، رسالة ماجستير علوم إدارية ، 2003.

20. عبد الله عبد الرحمان النميان، **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية**، رسالة ماجستير علوم .إدارية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

21. علي عباس ، **الرقابة الإدارية في منظمات الاعمال** ، ط1 ، بيروت ، إثراء للنشر و التوزيع ، 2002.

22. عيسى الفاعوري محمد، **الادارة بالرقابة**، دار كنوز المعرفة، ط1 ،عمان،2008 .

23. الفيابي بكر ، **الرقابة الإدارية** ، ط1 ، القاهرة ، مطبعة دار التأليف ، 1987.

24. كاسر منصور، **التنمية الإدارية الحقيقة والأبعاد**، مجلة الرائد العربي، دمشق، 1994.

25. كامل بربر ، **الاتجاهات الحديثة في الإدارة و تحديات المديرين** ، ط2 ، دار المنهل ، بيروت ، 2007.

26. محمد إبراهيم ، **الرقابة الإدارية** ، ط1 ، مصر ، دارحامد للنشر و التوزيع ، 2001 .

27. محمد خشمون، **مشاركة البلدية في التنمية المحلية**، دراسة ميدانية على مجالس البلديات ولاية قسنطينة، رسالة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علوم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع، التنمية، جامعة منشوري قسنطينة، 2010.

28. محمد ياسر الخواجة، **علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا**، ط1 ،دار ومكتبة الإسراء، طنطة، مصر.

29. مراد علة، محمد مصطفى سالت، **الحوكمة والتنمية البشرية موائمة وتواصل**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية اشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

30. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005.

31. مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية واستراتيجياتها**، الإسكندرية: منشأة المعارفن1987 ،ب ط2.

32. معن محمود عياصرة ، مروان محمد بني احمد ، **القيادة و الرقابة و الاتصال الإداري** ، ب ط ، دار الحامد ، عمان ، 2008.

33. مكتب العمل العربي، **الموارد البشرية ودورها في الحياة االقتصادية**، مجلة العمل العربي، العدد 98 ،القاهرة، 1997.

34. موسى رحماني، وسيلة السبتي، **واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية**، الملتقى الدولي حول تسير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة بسكرة، 1.2 ديسمبر.

35. نادية السلخان , **لوحة القيادة ودورها في الرقابة على أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية**, دراسة أكاديمية لنيل شهادة الماستر في التدقيق و مراقبة التسيير, مؤسسة سوناكوم, الجزائر,2013.

36. يمينة طالبي، **الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة**: ولاية البيض، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016 .

37. يوسف بن ناصر، **معطيات جديدة في التنمية المحلية–حماية البيئة**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 03 ، الجزائر، 1995.

III. المراجع الاجنبية

1. Bulletin d'information'Québec'vol.III, no 2, novembre 1996
1. Conseil de la santé et du bien-être, L'harmonisation des politiques de lutte contre l'exclusion'
2. Pearce II,John A.&Robinson,Jr,Richard B. Management, **McGraw-Hill Publishing company**,New york,1989.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الاغواط

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

استمارة المقابلة

يسرنا أن نضع بين أيديكم استبيانا لبحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل تحت عنوان: الرقابة الإدارية ودورها في تطوير التنمية المحلية. آملين من سيادتكم الدعم من خلال المشاركة بالإجابة عن أسئلة المقابلة بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة ، كما نتعهد بالحفاظ على السرية التامة للمعلومات والبيانات التي تقدمونها لنا.

تقبلوا خالص التحية والتقدير

اعداد الطالبتين :

- القيز مروة
- بن بريكة احلام

تحت اشراف الأستاذ:

- د/ محمد دلاسي

الموسم الجامعي: 2021/2020

البيانات الشخصية:

1- الجنس: انثى ☐ ذكر ☐

2- السن: اقل من 30 ☐ 35 ☐ 40 ☐ 45 فما فوق ☐

3- الأقدمية في العمل: 5 سنوات ☐ 10 سنوات ☐ 15 فما فوق ☐

4- المستوى الدراسي: متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

5- الرتبة: إطار ☐ عون تحكم ☐ عون تنفيذ ☐

أسئلة محاور الفرضيات:

الرقم	العبـــــــــــــــــــــــارات	اوافق	محايد	لا اوافق
1	الزيارات المفاجئة لموقع العمل تعمل على تحسين التنمية المحلية			
2	مراجعة السجلات توفر المعلومات اللازمة لتتبع سيرورة عملية التنمية المحلية			
3	الرد على ظلم و شكاوي المواطنين المقدمة من اهم الأساليب التي تساهم في تطوير التنمية المحلية			
4	متابعة تنفيذ البرامج التنموية كفيل بتحسين التنمية المحلية			
5	ارسال لجان التحقيق امر مهم للفصل في القضايا التي تعترض التنمية المحلية			
6	مراقبة سلامة الأجهزة و المعدات و صيانتها يساهم في دفع عجلة التنمية المحلية			
7	الرقابة على تنفيذ بنود الميزانية بدقة يضمن منع التلاعب بالأموال و اتلافها			
8	الاستعانة بالخبراء و المختصين في اعداد النظام الرقابي يساهم في عملية التنمية المحلية			

9	التوثيق يعتبر اهم الوسائل للحفاظ على التنمية المحلية			
10	مناسبة النظام الرقابي مع جميع المهن و الوظائف يساعد في دفع التنمية المحلية للتقدم			
11	النظام الرقابي يؤدي الى محاربة الاسراف في استخدام الموارد المالية و ترشيدها			
12	مرونة النظام الرقابي تحفظ فعاليته في مواجهة الخطط و الظروف غير متوقعة التي تسبب في فشل التنمية المحلية			
13	ضعف الرقابة الذاتية عند أداء العمال يعيق التنمية المحلية			
14	الضغوط الاجتماعية التي تمارس على أجهزة الرقابة تحول دون سير عملية التنمية المحلية			
15	عدم اهتمام المسؤولين بوظيفة الرقابة تؤثر سلبا على التنمية المحلية			
16	المحاباة والعلاقات الشخصية تعرقل التنمية المحلية			
17	عدم الاهتمام بالتقارير الرقابية ومتابعة ما يورد فيها يغيب الصورة الواضحة لدفع عجلة التنمية المحلية			
18	عدم ممارسة الرقابة في وقتها المناسب يبطئ تطور التنمية المحلية			
19	عدم وجود دورات تدريبية حول الرقابة الإدارية يفشل عملية تنمية المحلية			

20- ما هو نوع الرقابة الإدارية الذي تراه مناسبا لتحقيق التنمية المحلية..؟

1- الرقابة القبلية 2- الرقابة اثناء التنفيذ 3- الرقابة البعدية

.....

21- ما هو تقييمك للرقابة الإدارية الخاصة بالتنمية المحلية...؟

1- ضعيف 2- متوسط 3- حسن 4- جيد

.....

خاتمة

المقدمة

قائمة المصادر والمراجع

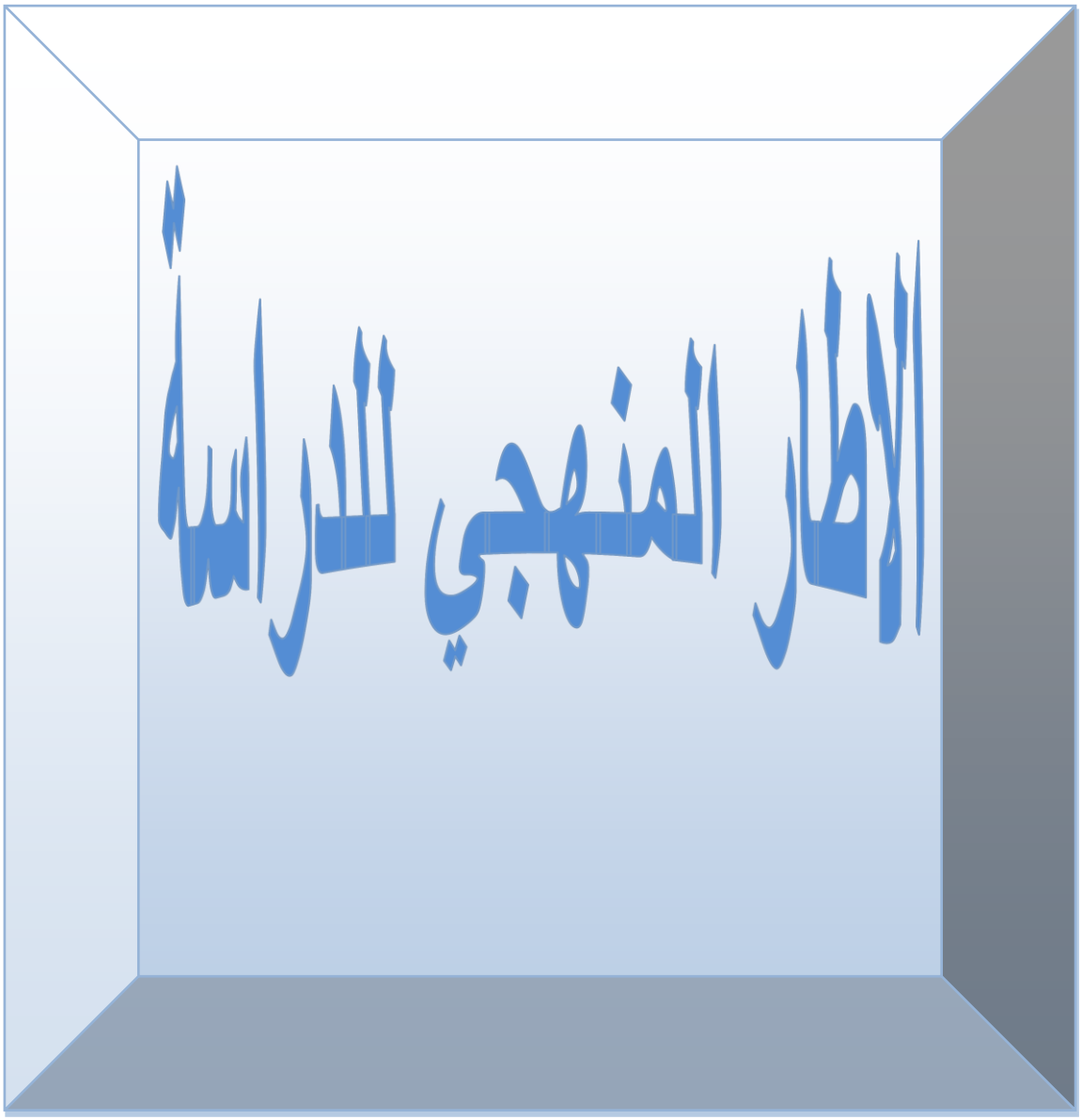
الإطار المنهجي للدراسة

الجانب النظري

الإطار الميداني للدراسة

الملاحق